اتجاهات النخب نحو تشريعات حماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في حماية الخصوصية الرقمية لهم

د. أسماء عشري برعي محمدين
مدرس العلاقات العامة – قسم الإعلام – كلية الآداب- جامعة سوهاج

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على اتجاهات النخب نحو تشريعات حماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في حماية الخصوصية الرقمية لهم كهدف رئيس، واعتمدت على منهج المسح بشقه الميداني في التطبيق على عينة كرة الثلج الشبكية لعدد من النخب القانونية والإعلامية والأكاديمية تمت عن طريق أداة استمارة الاستقصاء الإلكترونية وشملت (٥٠) مبحوث، بجانب أداة المقابلة المباشرة والإلكترونية شبة المقننة لعدد (١٠) مبحوثين من النخب القانونية والإعلامية، حيث اتضح من الدراسة الميدانية أنهم الأكثر اقبالًا على حماية خصوصية بياناتهم

الشخصية، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج، أهمها: مواقع التواصل الاجتماعي تقدم عددًا من النصوص القانونية التي تهدف حماية البيانات الخاصة لمستخدميها منها إجراءات التحقق من أمان الحساب أكثر من مرة، وربطه برقم الهاتف المحمول وبالبريد الإلكتروني الشخصي، وإيقاف إمكانية التقاط الشاشة لصورة صفحة الحساب الشخصي، والإبلاغ بشكل فوري في حالة محاولة الدخول من أكثر من جهاز، ومن جهة أخرى فإن سياسة حماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي يشوبها بعض التضارب، وهو ما يجعل المستخدمين حذرين في إعطاء بياناتهم الشخصية بشكل واضح وصريح؛ لخوفهم من إمكانية الاستيلاء أو التعدي عليها.

الكلمات المفتاحية:

الاتجاهات – النخب – التشريعات – حماية البيانات – مواقع التواصل الاجتماعي – الخصوصية الرقمية.

Elite trends towards data protection legislation through social networking sites and their role in protecting their digital privacy.

Dr. Asmaa Ashry Boraai Mohamedin

Lecturer of Public Relations and Advertising,
Department of Media - Faculty of Arts - Sohag University.

The study aimed to identify the elites' trends towards data protection legislation through social networking sites and their role in protecting their digital privacy as a main goal. (50) respondents, in addition to the semi-standardized direct and electronic interview tool for (10) respondents from the legal and media elites, as it became clear from the field study that they are the most willing to protect the privacy of their personal data, and the study reached a number of results, the most important of which are: Social networking sites provide a number Among the legal texts that aim to protect the private data of its users, including procedures for verifying the security of the account more than once, linking it to the mobile phone number and personal e-mail, stopping the ability to screen capture the image of the personal account page, and reporting immediately in the event of an attempt to enter from more than one device, and on the one hand On the other hand, the privacy protection policy across social networking sites is tainted by some inconsistencies, which makes users cautious about giving me their personal ego clearly and frankly; For fear of the possibility of seizure or infringement.

Trends - Elite - Legislation - Data Protection - Social Networking Sites - Digital Privacy.

مقدمة:

فتحت مواقع التواصل الاجتماعي آفاقا جديدة أحدثت تغييرات عميقة في مختلف جوانب الحياة، وسمحت بالتواصل الفعال مع العالم الخارجي، ومع صانعي القرار، وجعلت العالم يبدو مجسدًا بمفهوم القرية الكونية الصغيرة التي بات بإمكانها معرفة حيثيات الأحداث وتأثيراتها؛ نظرًا لتلاشي الحدود والفضاءات وإلغاء الحواجز بين الدول كافة.

فمما لا شك فيه، أن العصر الرقمي ساهم بشكل كبير فى تآكل الخصوصية المعلوماتية للمستخدمين والناشئ عن تدوين المعلومات والبيانات ونشرها عبر منصات هذه المواقع؛ وقد ترتب على التدفق الهائل لهذه المعلومات، أن أصبحت هذه المعلومات مملوكة ملكية عامة وشائعة بعد أن كانت مملوكة ملكية خاصة، والبيانات الشخصية تُعد تلك البيانات المتعلقة بشخص طبيعي محدد والتي تتضمن اسمه الأول واسم العائلة وعنوان البريد الإلكتروني وكلمة المرور والجنس وتاريخ الميلاد؛ وكذلك كافة المعلومات أو البيانات التى يطلبها الموقع من المستخدم.

بالنظر لذلك نجد أن مساهمات وسائل الإعلام الجديد ساهمت في إيجابية التواصل بشكل كبير، وفي سهولة تبادل المعلومات والأخبار، إلا أنه قد ترتب عليها في الجانب الآخر إساءة للاستخدام أنتجت شعورًا بالقلق والخوف والفوضي والانحرافات والتشكيك بمصداقية المعلومة المقدمة عبر وسائل الإعلام الإلكترونية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأخلاقيات، وجعلت الأفراد والمجتمعات تعيش فوضي الإنفلات الإعلامي وما يصاحبه من إنفلات أخلاقي، لذا وجب لمواجهة ذلك سن التشريعات كأداة وسلطة للانضباط.

ومن هنا أصبحت القوانين المنظمة لمواقع التواصل الاجتماعي تشكل أحد العناصر الهيكلية التي قد تُقيد أو تدعم استقلالية وخصوصية البيانات، فهي تنظم القواعد العامة المجردة التي تسري على الكافة، وتوضح عنصر فرض الجزاء والعقاب كأحد الواعد الأساسية التي تنظم عمل هذه القوانين، حيث نجد أن النخب يمكن أن تتعرض لعدد من الانتهاكات التي تطال حساباتها الشخصية عبر تلك المواقع إذا لم يتم فرض سبل العقاب الملائمة، لذا فإن وضوح النظم القانونية والتشريعات عبرها تضمن الوضوح والحيادية في تحقيق الأهداف العامة.

الدراسات السابقة:

يمكن تصنيف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة في إطار محورين رئيسيين:

المحور الأول: علاقة النخب بمواقع التواصل الاجتماعي:

استهدفت دراسة Thie Hai Bui[1] (٢٠١٦) حول" تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في سياسة النخب في فيتنام" التعرف على مستوى استخدام وسائل التواصل في إنشاء المحتوى وتبادله للاستهلاك العام ومدى التعقيد الذي يواجهه في الانتشار، كذلك للتعرف على دور مواقع التواصل الاجتماعي في المنافسة بين الفصائل السياسية واستعدادات نخب الدولة الحزبية لاختيار القيادة العليا، وقد اعتمدت الدراسة على ملاحظة المشاركين والمقابلات المتعمقة التي أجريت على أعضاء من الصحافة ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ونشطاء المنظمات غير الحكومية والعلماء الفيتناميين خلال الفترة من أبريل لمايو ٢٠١٥، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: توجد مخاوف جدية لدى الدولة الحزبية في فيتنام بشأن عدم قدرتها علىالسيطرة على تأثير وسائل الإعلام الاجتماعية على المداولات العامة وقضايا

الحكم، لطالما اعتبرت وسائل الإعلام في فيتنام أداة قوية لدولة الحزب حيث يخضع جميعها للدولة الحزبية وللتعليمات والتوجيهات المنتظمة من وزارة الإعلام والاتصالات ولجنة الحزب الشيوعي الفيتنامي.

هدفت دراسة **آمال حسن الغزاوي وخلود عبد الله مليباني**[2] **(٢٠١٧)** عن "اتجاهات النخب نحو تفعيل دور الأمن الإعلامي في مواجهة التطرف والإرهاب عبر وسائل الإعلام الجديد" إلى رصد وتحليل وتفسير اتجاهات النخب الأكاديمية والإعلامية وأرائهم نحو تفعيل دور الأمن الإعلامي في مواجهة التطرف والإرهاب، وكذلك التعرف على مدى اعتمادهم على وسائل الإعلام الجديد في استقاء معلوماتهم نحو تلك القضايا، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي والمنهج المقارن في التطبيق على عينة حصصية من الجمهورين المصري والسعودي قوامها (١٥٠) مفردة قسمت مناصفة بينهم، وتمثلت أهم النتائج في الآتي: جاءت أكثر القضايا الإعلامية التي تتناولها وسائل الإعلام الجديدة في الوقت الراهن وتؤثر على الأمن الوطني من وجهة المبحوثين وفقاً للجنسية، القضايا السياسية في الترتيب الأول بنسبة بلغت ٧٨.٧٠%، وجاء فى الترتيب الثانى القضايا الاقتصادية بنسبة بلغت ٧٥.٣٠%، رغم المتابعة الجيدة للإعلام الجديد من عينة الدراسة إلا أن ٨% فقط من المبحوثين يثقون في وسائل الإعلام الجديدة كمصدر للمعلومات حول الأحداث الإرهابية وقضايا التطرف (بدرجة كبيرة)، وفي المقابل يثق فيها ٣٦.٧٠% منهم (بدرجة منخفضة).

في حين سعت دراسة **مجدي الداغر**[3] **(٢٠١٧) حول** "اتجاهات النخب المصرية نحو أخلاقيات التغطية الإعلامية للأزمات الأمنية في مصر بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣: مواقع التواصل الاجتماعي نموذجًا" إلى تقصي مدى إلتزام مواقع التواصل الاجتماعي بالضوابط المهنية والأخلاقية عند تغطية الأحداث الأمنية في مصر، ومدى الالتزام بالعمل الصحفي المهني ومبادئه الأخلاقية، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة من

النخب المصرية السياسية والإعلامية والأكاديمية باستخدام صحيفة الاستبيان وبلغت العينة (١٢٥) مفردة، وتوصلت هذه الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن دعم التغطية الإعلامية بالوسائط المتعددة عند تناول موضوعات الأزمات الأمنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي جاء في مقدمة أسباب تفضيل النخب مقارنة بالوسائل الأخرى، وأن ثقة النخب المصرية في المعلومات المتاحة عن الأحداث والأزمات الأمنية المثارة في الإعلام التقليدي تأخذ حيزًا من الثقة أكبر من تطبيقات الإعلام الجديد.

أما دراسة **محمد أحمد هاشم الشريف**[4] **(٢٠١٧)** حول "اتجاهات النخب الإعلامية الأكاديمية نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في استخدامات اللغة العربية" فهدفت رصد مدى اسهام شبكات التواصل الاجتماعي في نشر أو تدهور اللغة العربية، ودراسة الظواهر اللغوية السائدة في شبكات التواصل الاجتماعي ومدى تأثيرها في اللغة العربية، وقد اعتمدت الدراسة على عينة كرة الثلج الشبكية في التطبيق على (٤٧) مفردة باستخدام منهج المسح بالعينة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تنوع اتجاهات النخب الإعلامية الأكاديمية نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في استخدامات اللغة العربية ما بين الاتجاهات الإيجابية فيما يتعلق بالتعريف باللغة والاسهام في نشرها، وما بين الاتجاهات السلبية فيما يتعلق بنشر اللغات الهجينة، كذلك أظهرت نتائج مثيرة للجدل أن النخب تهتم إلى حد ما باللغة العربية وهي نقطة خطيرة باعتبارها أكثر الفئات تعاملا مع المتغيرات المجتمعية المختلفة بحكم عملها.

وانتهجت دراسة **إسلام محمد عبد الرءوف**[5] **(٢٠١٧)** حول "اعتماد النخب الدينية على شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته بالمعرفة السياسية لديهم" على هدف رئيسي تمثل في التعرف على كثافة استخدام النخب الدينية لشبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته بمعرفتهم السياسية، ورصد العوامل المؤثرة على اعتماد النخب

الدينية على شبكات التواصل الاجتماعي في استقاء المعلومات حول القضايا السياسية وطبيعة التفاعل معها، واعتمدت الدراسة على منهج المسح باستخدام استبيان تم عن طريق المقابلة الشخصية في التطبيق على عينة متعددة المراحل ممثلة للنخب الدينية بواقع (٢٠٠) مبحوث موزعين بالتساوي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أنه توجد علاقة الرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين دوافع استخدام المبحوثين النفعية لشبكات التواصل الاجتماعي واتجاهاتهم نحوها، وأن الاتجاه العام للمبحوثين حول شبكات التواصل الاجتماعي كان اتجاها إيجابيا.

ثم نجد أن دراسة Pedroso Neto, Antonio Jose and Tomas Undurraga[6] (٢٠١٨) حول "التقارب الاختياري بين نخبة الصحفيين والاقتصاديين الرئيسيين في البرازيل" والتي هدفت إلى التعرف على العلاقات بين نخبة الصحفيين الاقتصاديين والاقتصاديين العاديين العاملين في البرازيل، وهدفت إلى التحقيق في تأثير التيار الرئيس لخبراء الاقتصاد على الحياة المهنية للصحفيين، وتمثلت عينة الدراسة في عينة (٥٣) صحفيًا اقتصاديًا، (٣٠) منهم في مناصب النخب و (٢٣) من نفس المجموعة لكنهم ليسوا في مناصب النخب، واستخدمت الدراسة أداة المقابلة لجمع المعلومات وفق المنهج الوصفي المسحي، وتوصلت لمجموعة من النتائج أهمها نجد أنه على الرغم من أن المهن بين نخبة الصحفيين قد تتباين، إلا أن هناك تقاربًا اختياريًا واضحًا بينهم وبين النخب المالية، كذلك فإن الصحفيون الذين عملوا في البنك المركزي أو وزراء الاقتصاد أو البنوك الخاصة اتجهوا إلى الارتقاء في حياتهم المهنية، وعلى النقيض من ذلك فإن الإلمام بالوكلاء الماليين الرئيسيين للصحفيين غير النخب محدود للغاية.

وبالنسبة لدراسة **دعاء احمد البنا**[7] (٢٠١٨) حول "تقييم النخب الأكاديمية الإعلامية لمعالجة وسائل الإعلام الجديد للأحداث الإرهابية في

مصر" والتي هدفت إلى رصد وتوصيف وتحليل تقييم النخب الأكاديمية في كليات وأقسام الإعلام بالجامعات الحكومية والخاصة في مصر لكيفية تناول وسائل الإعلام الجديد بمختلف أدواته للأحداث الإرهابية في مصر، وتمثلت عينة الدراسة (١٠٠) مبحوثٍ من أعضاء هيئات التدريس بدرجاتهم العلمية المختلفة والتى شملت (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس)، وتم تصميم نموذج لقياس تقييم النخب عينة الدراسة لتناول ومعالجة هذه الوسائل للأحداث الإرهابية ودورها في دعم أو مكافحة الإرهاب فى مصرواستخدمت الدراسة أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وفق المنهج المسحي الميداني، وتوصلت لمجموعة من النتائج أهمها: أن النخب الأكاديمية الإعلامية عينة الدراسة تستخدم وسائل الإعلام الجديد بشكل دائم لمتابعة الأحداث الإرهابية في مصر، حيث تراوح معدل متابعتهم من ساعة إلى أكثر من ثلاث ساعات يومياً وجاءت شبكات التواصل الاجتماعى فى مقدمة وسائل الإعلام الجديد التى تتابعها النخب عينة الدراسة، ثم المواقع الإخبارية الإلكترونية، ومواقع الصحف على شبكة الانترنت، وحددت النخب عينة الدراسة إيجابيات وسائل الإعلام الجديد في استخدامها للوسائط المتعددة كالصور والفيديوهات، لتميزها بالمرونة وسهولة الاستخدام، والسرعة والآنية في نقل المعلومات والأخبار.

أما دراسة **محمد عبد الحميد أحمد عبد الحميد، أحمد سامي عبد الوهاب العايدي**[٨] **(٢٠١٩)** حول "أساليب مواجهة الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي كما تراها النخب الإعلامية الأكاديمية: المصرية- والسعودية" فاستهدفت رصد رؤية النخب المصرية والسعودية لأسباب انتشار الشائعات في المجتمع العربي بعد التحول الذي شهدته المجتمعات العربية، وأهم مصادر هذه الشائعات وكذلك التعرف على وجهات نظر النخب تجاه هذه الشائعات وتأثيراتها على المجتمع والتعرف على أهم

أساليب مواجهة الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي كما تراها النخب المصرية والسعودية، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تسعى لرصد وتوصيف أهم أساليب مواجهة الشائعات من خلال وجهة نظر النخب الإعلامية الأكاديمية سواء المصرية أو السعودية، كما اعتمدت على منهج المسح باستخدام الاستبيان والمقابلة المقننة في التطبيق على النخب الأكاديمية الإعلامية المصرية والسعودية، وبلغت عينة الدراسة (١٠٠) مفردة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تأكيد النخب على أن شبكات التواصل أدت إلى كثرة وسرعة انتشار الشائعات، مما يجعلها تهدد الأمن المجتمعي والقومي، وهو ما يستلزم ضرورة الحذر من الشائعات بشكل دائم، والتعامل معها بطريقة علمية واحترافية، وبوسائل متعددة، كذلك تعدد العوامل المهيئة لانتشار الشائعات على مستويات عدة، وأن المعالجة الخاطئة لبعض الشائعات يسهم في انتشارها، ويزيد من تصديق الجمهور لها، وخاصة إذا سلكت المعالجة طرق التمويه والتعتيم على بعض الجوانب.

المحور الثاني: التشريعات والخصوصية الرقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

سعت دراسة **منى تركي الموسى وجان سيريل فضل الله**[٩] **(٢٠١٣)** حول "الخصوصية المعلوماتية وأهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها" إلى بيان أهم التأثيرات الجانبية التي تتصل بمسألة الأمن المعلوماتي لمجتمعاتنا ومعالمها وحدودها والذي يتطلب منا المزيد من الجهد لتلافي هذه التأثيرات في المستقبل القريب، بجانب استجلاء طبيعة التهديدات التي تفرضها تقنيات الاتصال الحديثة وتطبيقها على منظومة الأمن المعلوماتي، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الميداني في التطبيق على عينة (٣٩٩) مفردة من مواطني محافظة بغداد، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: لا توجد قوانين أو تشريعات في العراق تحمي معلومات المواطن الشخصية من الانتهاك من قبل الآخرين، كما تبرز ظاهرة اختراق الخصوصية

المعلوماتية في مواقع الإنترنت أكثر بكثير من ما هي عليه في المؤسسات الحكومية والأهلية والأشخاص بشكل فردي.

أما دراسة **أميرة سمير طه**[١٠] **(٢٠١٧)** حول "تعبير الإعلاميين عن آرائهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي- دراسة مسحية في إطار نظرية دوامة الصمت" فاستهدفت التعرف على العلاقة بين تعارض رأي الإعلاميين مع رأي الأغلبية المدرك في المجتمع وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديد طبيعة العلاقة بين خوف الإعلاميين من العزلة في إطار المجتمع الحقيقيوالعزلة على مواقع التواصل الاجتماعي،وقد اعتمدت الرداسة على منهج المسح بالعينة في التطبيق على عينة متاحة من الإعلاميين في المؤسسات المختلفة تكونت من (١٥٠) إعلامي من جريدة أخبار اليوم والدستوروالشروق والوفد، والقناة الأولي بالتليفزيون المصري وقنوات الحياة، وقد أدركت الدراسة العديد من النتائج تمثلت أهمها في وجود علاقة سلبية بين مستوى خوف الإعلاميين من العزلة على المستوى العام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي وتعبيرهم عن آرائهم على هذه المواقع، كما أن هناك علاقة إيجابية بين تأكد الإعلاميين من آرائهم في قضية العزلة والتعبير عن هذه الآراء على مواقع التواصل الاجتماعي.

كذلك سعت دراسة **إيمان محمد سليمان وراسم الجمال**[١١] **(٢٠١٧)** حول "اتجاهات النخب الإعلامية المصرية نحو التشريعات الإعلامية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١" إلى التعرف على تقييم النخب الإعلامية المصرية للإطار القانوني والتشريعي المنظم لوسائل الإعلام في مصر، وتوجهاتهم نحو مشروع قانون الإعلام الموحد الجديد، واعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي في التطبيق على عينة من النخب الإعلامية المصرية تمثلت في إجراء (١٢) مقابلة متعمقة شبة مقننة مسجلة صوتيًا توزعت ما بين الأكاديمين والمهنيين بالتساوي، وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن

البيئة والنظام السياسي في مصر يلعبان دورًا مؤثرًا في فاعلية وسائل الإعلام من خلال القوانين والتشريعات أو من خلال نمط الملكية، كذلك أن وسائل الإعلام المصرية تعاني إلى حد ما من انتشار الرقابة الذاتية حيث يتخوف الصحفيون والإعلاميون من العقوبات المنصوص عليها في القانون.

أما دراسة **محمد أحمد المعداوي**[١٢] **(٢٠١٨)** حول "حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي – دراسة مقارنة" فهدفت تحديد ماهية البيانات الشخصية محل الحماية من الاعتداء عليها عن طريق استغلالها في أغراض الإعلانات التجارية، ومحاولة الوقوف على الضمانات القانونية للبيانات الشخصية من الاعتداء عليها في ظل العولمة وما صاحبها من ثورات تكنولوجية واتصالية ومعلوماتية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن في تحليل النصوص القانونية المتعلقة بحماية خصوصية بيانات المستخدم الشخصية، وتحديد موقف التشريعات المقارنة في موضوع البحث، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن الحق في النسيان الرقمي نشأ من خلال الأنشطة التى يقوم بها المستخدمون على شبكات مواقع التواصل الاجتماعي من خلال التعليقات أو المعلومات الخاصة أو الصور أو البيانات الشخصية سواء التى يقوم المستخدم نفسه بنشرها أو عن طريق قيام غيره بنشرها، كذلك يلزم الحصول على موافقة الشخص قبل نشر صورة معينة له على مواقع التواصل الاجتماعي؛ ويلزم أن يكون الإذن صريح وخاص، إلا أنه هناك وجود موافقة ضمنية من جانب بعض الأشخاص إزاء نشر صورهم بدون الحصول على إذن صريح من جانبهم؛ ويشمل هذا الاستثناء الشخصيات العامة.

وبالنسبة لدراسة **عبد القادر بودربالة**[١٣] **(٢٠١٩)** حول " تحديات الخصوصية عبر الفيسبوك – المستخدمون بين حماية الحياة الخاصة وحرية عرض الذات" فاستهدفت التعرف على مستوى فهم تغير مداخل الخصوصية في عصر الرقمنة من

خلال تحديد ممارسات وتمثلات مستخدمي الفيسبوك، والتحديات التي تواجه الخصوصية في العصر الرقمي من ناحية، ومدى حاجتنا لحماية بياناتنا الشخصية وخصوصياتنا من ناحية أخرى، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي التحليلي في تحليل ما تم تداوله من استطلاعات رأي ومقالات صحفية حول الخصوصية الرقمية وإمكانيات الفيسبوك في توفير خصوصية للمستخدمين على بياناتهم، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: إمكانية وضع عدد من التدابير لمنع أخطار انتهاك البيانات والخصوصية الرقمية عن طريق تعديل إعدادات الخصوصية لتحديد الأفراد الذين بإمكانهم الاطلاع على الصور بالشكل الذي يرونه مناسبًا، يركز النموذج الاقتصادي للفيسبوك مثل معظم الفاعلين على الإنترنت على مبدأ (المحتوى الذي ينتجه المستخدم) إذ يوفر الفيسبوك البنية التحتية في حين يوفر المستخدمون المحتوى، وبدون مشاركة المستخدم يفقد الموقع قيمته.

في حين انتهجت دراسة **أسماء يوسف جلال وآخرون**[١٤] **(٢٠٢٠)** حول "اتجاهات النخب الإعلامية السعودية نحو تشريعات الإعلام الجديد في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية" هدف رئيس تمثل في التعرف على اتجاهات النخب الإعلامية السعودية نحو تشريعات الإعلام الجديد والتوصل إلى آرائهم ومقترحاتهم لتفعيل تشريعات الإعلام الجديد في المجتمع مع وضع مقترح لتشريعات أخلاقية للإعلام الجديد بالمملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان الإلكتروني في التطبيق على عينة عمدية قوامها (٢٢٠) مفردة من النخب الإعلامية السعودية التي تنوعت ما بين الأكاديمين بالجامعات السعودية، والمهنيين العاملين بالجهات الإعلامية في المملكة العربية السعودية، وقد توصلت لعدة نتائج منها أن أفراد العينة من النخب الإعلامية السعودية مؤيدة لتطبيق تشريعات الإعلام الجديد ومدى ملائمتها لمبادئ المسئولية الاجتماعية، بينما كانت محايدة في كلا من أن التنمية

الفكرية الحاصلة اليوم ملائمة لحداثة العصر وتطوره، وأن التشريعات الإعلامية كفلت الحرية إلا أن تشريعات الهيئات عملت على تقييدها.

أما دراسة Hairong Lu, Xutao Bai[١٥] (٢٠٢١) عن " البحث عن أمن بيانات النظام في ظل تكنولوجيا الشبكة" فهدفت إلى التعرف على نقاط الضعف في التخزين الأمني للبيانات على شبكة الإنترنت والتي قد تشكل تهديدًا خطيرًا للبيانات المخزنة، والتعرف على النظام النموذجي لأمن البيانات والاستراتيجيات الأمنية المتبعة، وقد اعتمدت الدراسة على تلخيص تقنيات أمن البيانات بشكل منهجي من جوانب متعددة بما في ذلك آليات الأمن الرئيسية المشاركة في النظام الضخم لعرض البيانات على شبكة الإنترنت، والمشكلات الأساسية واتجاهات التطوير لأمن البيانات المتشعبة وطبيعة النظم التكنولوجية المرتبطة بها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: لا يغني مستوى الحماية الأمنية للبيانات المتشعبة عن النظام الأساسي لتخزين البيانات فهو الأساس لضمان سلامة البيانات، أن درجة مشاركة أمن البيانات غير متوافقة مع الدور المهم الذي يجب أن تقوم به في الحماية لذا يجب حل المشاكل المشاركة للبيانات دون موافقة أصحابها.

واستهدفت دراسة Maria Nordbrandt[١٦] (٢٠٢١) حول"الاستقطاب الوجداني في العصر الرقمي: اختبار اتجاه العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي ومشاعر المستخدمين تجاه الأطراف الخارجية: إلى اختبار الاتجاهية في العلاقة بين استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والاستقطاب العاطفي، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات الاستطلاع التي تم جمعها في مشروع CISS باستخدام عينة عشوائية من الأسر الهولندية التي تم مسحها سنويا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠ حي تألفت العينة من (٣٥٨١) مفردة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: مواقع التواصل الاجتماعي قد لا تكون مقياسًا موثوقًا به لتقييم الاستقطاب الوجداني في المجتمع، فكلما زادة البيان

الخطابي في أننا مستقطبون بشدة كلما زادت المخاطرة في الدخول في أي تعاون أو حوار عبر الخطوط الأيديولوجية، وبما يضر بالسمات العامة للمجتمع والديموقراطية بين الأفراد، أيضًا هناك عدم تجانس في كيفية تأثير الايستقطاب على نوعية مواقع التواصل الاجتماعي المستخدمة، فهناك تباين واضح بين من يستخدمون فيسبوك ومن يستخدمون تويتر في تعاملهم مع الأطراف الخارجية خارج قائمة الأصدقاء.

وبالنسبة لدراسة **محمد سعد إبراهيم**[١٧] **(٢٠٢١)** حول "الحق في الخصوصية الرقمية في إطار ثورة البيانات وأنماط التدخلات التشريعية والدولية" فقد سعت إلى تأصيل مفهوم الحق في الخصوصية الرقمية في إطار ثورة البيانات وإباحة النفاذ إلى المعلومات واستخدامها، ورصد وتحليل الانتهاكات الشخصية والاجتماعية للخصوصية الرقمية، وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الكيفي لتوضيح عدد من المفاهيم كمفهوم الخصوصية والأمان الرقميان، وعلى تحليل المواثيق الدولية والتشريعية والتي سعت لحماية وتعزيز المفهومان السابقان، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: ينبغي أن تكون هناك أسس قانونية لجمع البيانات الشخصية وتخزينها ومعالجتها واستخداماتها والتي اتضحت في حالة موافقة الشخص ذاته، وفي حال إذا دعت الضرورة للامتثال لإلتزام قانوني لحماية الأمن القومي، أو في حالة دعت الضرورة تنفيذ عقد يكون الفرد طرفا فيه، بجانب وجود مصلحة مشروعة، كذلك تكفل الدولة تعويضًا عادلًا لمن وقع عليخ اعتداء أو انتهاك للخصوصية وللمجلس القومي لحقوق الإنسان إبلاغ النيابة العامة عن أي انتهاك وله أن يتدخل في الدعوى المدنية.

أما دراسة **سعد بن عبد الرحمن القرني**[١٨] **(٢٠٢١)** حول " العلاقة بين نمط التفكير ونشر الخصوصية عبر الإعلام الاجتماعي الجديد" فهدفت الإفصاح عن الذات من خلال نشر ومشاركة الآخرين المعلومات والاهتمامات والعلاقات اخلاصة بهم بشكل كبير من خلال استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي، ومحاولة معرفة دوافع

هذا السلوكم التشاركي وتفسيره من خلال تحديد العلاقة بينه وبين السمات المعرفية لمستخدمي تطبيقات التواصل الاجتماعي، وقياس حجم الظاهرة وعلاقتها بالمتغيرات الديموغرافية والذهنية وأنماط التفكير للمبحوثين؛ ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج المسحي باستخدام الاستبانة لمعرفة اتجاهات المبحوثين نحو الإفصاح عن الذات، ومقياس KAMI لتحديد نمط التفكير لدى المبحوثين اللذين بلغ عددهم (٤٣٣) فردًا من منسوبي جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دوافع مشاركة المبحوثين في اتجاهاتهم ومعتقداتهم حسب نمط التفكير، ووفق نوع التطبيق الذي يفضله المبحوثون في الإفصاح عن خصوصية معلوماتهم واهتماماتهم وعلاقاتهم، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دوافع مشاركة المبحوثون في اتجاهاتهم ومعتقداتهم حسب العمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي.

التعليق على الدراسات السابقة:

١ – تطرقت بعض الدراسات التي تناولت التشريعات إلى دراسة القوانين والنصوص الإعلامية بصفة عامة دون التركيز على تشريعات حماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، باستثناء دراسة محمد سعد إبراهيم (٢٠٢١) حول "الحق في الخصوصية الرقمية في إطار ثورة البيانات وأنماط التدخلات التشريعية والدولية" التي تناولت الخصوصية الرقمية ودور التشريعات في الحفاظ عليها، وكيف يمكن حماية البيانات الخاصة من أخطار الانتهاكات الإلكترونية.

٢ – لم يتطرق أي من الدراسات السابقة إلى دراسة اتجاهات النخب نحو تشريعات حماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودور التشريعات المستخدمة ضمن هذه المواقع في حماية الخصوصية الرقمية للمستخدمين، وهي الفكرة الأساسية التي تقوم عليها الدراسة الحالية.

٣ – اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على دراسة مواقع التواصل الاجتماعي والنخب حيث اعتمد بعضها على أداة المقابلة والبعض الآخر على أداة الاستبيان دون الجمع بينهم وهو ما يميز الدراسة الحالية، كذلك لم تقم أي من الدراسات االسابقة في المحورين المحددين في الموضوع البحثي بالتطرق إلى دراسة تشريعات حماية البيانات ودورها في حماية الخصوصية الرقمية للبيانات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهو من أحد المميزات أيضًا لهذه الدراسة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

أفادت الدراسات السابقة الباحثة في بلورة فكرة البحث وصياغة مشكلة الدراسة صياغة علمية، وتحديد أهداف الدراسة وتساؤلاتها وتحديد الأدوات والأساليب البحثية، كما ساعدتها في تفسير نتائج هذه الدراسة والتعليق عليها في ضوء ربطها بما قدمته هذه الدراسات من نتائج.

ومن هنا أمكن تلخيص مشكلة هذه الدراسة في رصد اتجاهات النخب نحو تشريعات حماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في حماية الخصوصية الرقمية لهم، من خلال دراسة الكيفية التي تساعد بها مواقع التواصل الاجتماعي في حماية خصوصية بيانات المستخدمين الرقمية، وذلك من خلال مساهماتها الجادة بعدد من التشريعات والقوانين التي تقدمها للمستخدمين قبيل إنشاء حساباتهم الشخصية وكذلك في أثناء استخدامها، والتطوير المستمر للقوانين والتشريعات المجدولة بهدف الحماية ومواجهة أي انتهاك محتمل، وتم ذلك عبر تحليل عينة من وجهات نظر النخب نحو الموضوع البحثي، وكيف يتم التعامل مع خصوصية البيانات الشخصية، ومدى تفاعلهم مع التشريعات المقدمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

أهمية الدراسة:

- الأهمية النظرية:

١ – تُعد تشريعات وقوانين حماية البيانات ضمن مواقع التواصل الاجتماعي حجر الأساس والداعم لحماية الخصوصية الرقمية لمستخدمي تلك المواقع، فإذا لم يتم الإلتزام بالنصوص القانونية المطروحة ضمن إعدادات تلك المواقع بشكل جيد فإن هذا يعرض المستخدم لخطر انتهاك خصوصية بياناته الشخصية، لما سبق فإنه من الهام تواجد نوعية الدراسات العلمية التي تلفت الانتباه لأهمية وحتمية الإلتزام بالنصوص القانونية والتشريعية الموضوعة لحماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

٢ – تفيد هذه الدراسة بشكل كبير في توضيح أنواع الحسابات الشخصية الموجودة ضمن مواقع التواصل الاجتماعي وفائدة النصوص القانونية في حماية كل حساب حسب طبيعته وتكوينه وذلك بما تعرضه من معلومات قانونية ثابتة ضمن إعدادات تلك المواقع وتساعد المستخدمين في التأمين الجيد لحساباتهم الشخصية.

٣ – تقدم هذه الدراسة توضيح لما يمكن أن تقوم به الانتهاكات الرقمية للحسابات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي من أذي نفسي ومجتمعي لمستخدمي تلك المواقع، وما يمكن أن يلحق بفئة البحث من النخب وصفوة المجتمع من أضرار جسيمة تطال سرية بياناتهم الرقمية.

- الأهمية التطبيقية:

١ – تفيد هذه الدراسة في وضع قاعدة موضوعية لطبيعة تشريعات حماية البيانات ودورها في حماية الخصوصية الرقمية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وكيفية

مواجهة ما يمكن أن يتعرضوا له من انتهاكات مختلفة لحساباتهم الشخصية، وذلك طبقا للنتائج الصادرة عن النخب عينة الدراسة.

٢ – تساعد هذه الدراسة في رصد اتجاهات النخب نحو تشريعات حماية البيانات، ومدى استفادة النخب والجماهير المستخدمة لمواقع التواصل الاجتماعي من التشريعات والنصوص القانونية الموضوعة ضمن إعدادات تلك المواقع في حماية سرية بياناتهم الشخصية من أي انتهاك محتمل.

٣ – تساعد الدراسة صناع القرار على رصد مستوى جودة التشريعات والنصوص الموضوعة ضمن إعدادات مواقع التواصل الاجتماعي لحماية خصوصية المستخدمين من وجهة نظر النخب، وبالتالي وضع حلول جذرية وتصويبات جدية لبعض النصوص القانونية التي يمكن أن تسمح بإمكانية الانتهاك لخصوصية البيانات الشخصية لحسابات المستخدمين.

أهداف الدراسة:

تشتمل الدراسة على هدف رئيس يقوم على التعرف على **اتجاهات النخب نحو تشريعات حماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في حماية الخصوصية الرقمية لهم، ومن خلال هذا الهدف تنبثق عدد من الأهداف الفرعية، وهي:**

١ – التعرف على طبيعة الحسابات الشخصية المختلفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

٢ – معرفة مستوى المصداقية في المعلومات الشخصية التي تقدمها النخب عبر مواقع التواصل، وإيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي في حماية الخصوصية الرقمية لهم.

٣ – رصد مستوى معرفة النخب بالتشريعات التي تقدمها مواقع التواصل الاجتماعي لحماية البيانات الشخصية، ومستوى ثقتهم بها في حماية الخصوصية الرقمية لهذه البيانات.

٤ – دراسة نوعية انتهاكات الحسابات الشخصية التي يمكن أن يتعرض لها النخب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وسبل مواجهتها.

٥ – التعرف على تقييم النخب لتأثير تشريعات حماية البيانات المتداولة في حماية الخصوصية الرقمية لحساباتهم الشخصية.

تساؤلات الدراسة:

١ – ما طبيعة الحسابات الشخصية المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟.

٢ – ما مستوى صدق المعلومات الشخصية التي تقدمها النخب عن نفسها عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟ وما الأسباب التي تدفعهم لتقديم معلومات صادقة عن بياناتهم الشخصية عبر تلك المواقع؟.

٣ – كيف وضحت النخب إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي في حماية الخصوصية الرقمية لبياناتهم الشخصية؟.

٤ – ما مستوى إدراك النخب لوجود تشريعات لحماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟ وما مستوى ثقتهم بها في حماية الخصوصية الرقمية لبياناتهم الشخصية؟.

٥ – ما نوعية الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها الحسابات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟ وما السبل التي يجب اتباعها لمواجهتها؟.

٦ – كيف تقييم النخب مستوى تشريعات حماية البيانات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في حماية الخصوصية الرقمية للبيانات الشخصية؟.

فروض الدراسة:

(١) ينص الفرض الأول على:"توجد فروق دالة إحصائياً بين النخب وفق الوظيفة واتجاهاتهم نحو تأثير تشريعات حماية البيانات على حماية الخصوصية الرقمية لهم".

(٢) ينص الفرض الثاني على "توجد فروق دالة إحصائياً بين النخب في اتجاهاتهم نحو تأثير تشريعات حماية البيانات على حماية الخصوصية الرقمية لهم تعزى إلى مدة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي".

(٣) ينص الفرض الثالث على: "يوجد ارتباط دال إحصائيًا بين اهتمام النخب بمتابعة القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية الرقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى تأثير تلك التشريعات المتداولة على حماية خصوصية بياناتهم."

(٤) ينص الفرض الخامس على: "توجد فروق دالة إحصائيًا بين مستوى صدق المعلومات الشخصية المقدمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبين إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي في حماية البيانات الشخصية".

الإطار النظري للدراسة:

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي والفيسبوك على وجه الخصوص، أفضل الوسطاء للاتصال، حيث يمكن الوصول إليها في جميع الأوقات والأماكن، وقد تطورت طرق استخدامها على مر السنين، وساعدها في ذلك تطور الهواتف الذكية التي سهلت لمعظم سكان العالم الوصول إلى شبكة فيس بوك حيث تشير إحصائيات عام ٢٠١١ أن هناك أكثر من ٣٥٠ مليون مستخدم يدخلون إلى حساباتهم عبر أجهزتهم المحمولة[١٩]، وحاليا عدد كبير جدًا من أفراد المجتمع لا يستطيعوا الاستغناء عن خدمات فيس بوك، حيث تظل الشبكة بلا منازع أكثر الشبكات الاجتماعية شيوعا

باعتبارها الوسيلة التى تستخدم على نطاق واسع بالنسبة لجميع الأعمار، كما تُستخدم أداة الدردشة الخاصة بها ماسنجر بصفة مستمرة، وتمتلك شركة فيسبوك (الاسم الحالي لها ميتا) أيضا إثنين من الأدوات التى لها شعبيه خاصة لدى الشباب والمراهقين مثل واتساب وانستغرام، وبفضل هذا الثلاثي تمتلك الشركة مكانا هامة في الحياة الاجتماعية الرقمية[٢٠]، وتطورت سبل الحماية بها واكتسبت عددًا من الخيارات المختلفة، ومن جهة الأخرى ومع استمرار تدفق وتزايد الأعداد على هذه المواقع بصوره غير طبيعية ساعد ذلك على انتهاك الحياة الخاصة لبعض المستخدمين لهذه الشبكة عبر شبكة الإنترنت[٢١].

مواقع التواصل الاجتماعي وتشريعات حماية الخصوصية الرقمية:

تقوم فكرة الحق في الخصوصية الرقمية أو حماية البيانات الشخصية الرقمية على فكرة حماية الجانب غير العلني من حياة الإنسان فلا تناله الألسنة ولا تترصده الأعين ولا تتلصص عليه الآذان، ويقابل هذا الحق بالضرورة واجب الاحترام من السلطة العامة والأفراد على السواء، ويقتضي في الوقت ذاته أن تكفل له الدولة الحماية الدستورية والقانونية ضد أي انتهاك غير مشروع[٢٢]. وظهر أول قانون متعلق بحماية البيانات في مقاطعة هيس الألمانية سنة ١٩٧٠، وأعقب ذلك ظهور المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة ١٩٨٩، وتمت مراجعتها سنة ٢٠١٣، وفي عام ٢٠١٨ تم تطوير مبادئ توجيهية لتنظيم استخدام ملفات البيانات الشخصية المجهزة إلكترونيًا من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي[٢٣]، وفي أغسطس عام ٢٠١٨ صدق الرئيس السيسي على قانون جرائم تقنية المعلومات، وفي ٢٧ أغسطس من نفس العام تم التصديق غلى قانون تنظيم وسائل الإعلام، والذي أدى إلى تقنين مراقبة الحياة الإلكترونية والذي ينبغي أن يتم وفقا للمعايير الدولية والحقوق الأساسية المنصوص عليها[٢٤].

تتمثل البيانات الشخصية الرقمية في البريد الإلكتروني وقواعد الحسابات البنكية والصور الشخصية ومعلومات عن العمل والمسكن والحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، وكل البيانات التي نستخدمها في تفاعلنا على الإنترنت أثناء استخدامنا للحاسب الآلي أو التليفون المحمول أو أي من وسائل الاتصال الرقمي بالشبكة العنكبوتية.

– يمكن تقسيم الخصوصية إلى عدة مفاهيم ترتبط معا في الوقت ذاته إلى عدة مفاهيم اشتقت منها الباحثة ما يلائم الموضوع البحثي الحالي، وهي:

١ – خصوصية المعلومات: والتي تتضمن القواعد التي تحكم جميع إدارات البيانات الخاصة كمعلومات بطاقات الهوية والمعلومات المالية.

٢ – خصوصية الاتصالات: والتي تغطي سرية وخصوصية المراسلات الهاتفية والبريد الإلكتروني وغيرها من الاتصالات[٢٥].

إذن حماية الخصوصية الرقمية تعني ضمان حفظ المعلومات المخزنة في الأنظمة المعلوماتية أو المنقولة عبر شبكة الإنترنت، وعدم تمكين الإطلاع عليها إلا من طرف الأشخاص المخولين بذلك، فهي حق الفرد في أن يتخذ موقفه وقراره في كيفية وآلية وتوقيت وصول معلوماته الخاصة للعامة من الناس[٢٦]،أما التشريعات فهي نظام اجتماعي ملزم يعكس التطور الذي يهدف باستمرار إلى تحقيق المصالح الاجتماعية المشتركة، عن طريق تنظيم شامل وطموح للأنشطة الإنسانية بغية تحقيق الأهداف وترجمة المعاني الاجتماعية[٢٧]. محمد العمر ص.١، وهنا يهدف القانون أو التشريع الخاص بحماية البيانات الشخصية إلى وضع إطار تشريعي يكفل للمستخدم حماية بياناته التي خضعت للمعالجة الإلكترونية، وذلك من خلال الحفاظ على عدة حقوق فرعية[٢٨].

– أما بالنسبة لنظرية المجال العام فى السياق الافتراضى:

فقد ساهمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى إعادة إحياء المجال العام لما تمتلكة من إمكانيات تكنولوجية عالية خلقت مجالاً للمناقشة والحوار ذات الطابع السياسى ومكنت الأفراد من الوصول إليها، والتكيف مع الثقافة السياسية السائدة فى ظل الأنماط الرأسمالية العالمية[٢٩]، وتُؤكد نظرية المجال العام على أن وسائل الإعلام الإلكترونية وبصفة خاصة شبكة الإنترنت تخلق حالة من الجدل بين الجمهور، تُؤثر على الحكومات والجماهير والنخب، ومنذ انتشار الإنترنت والبعض يتحدث عن الديمقراطية الإلكترونية والتي تعنى استخدام وسائل الإتصال التكنولوجية المُتقدمة فى تدعيم تلك الديمقراطية، وهي ما زالت محل بحث ونقاش بين الحكومات والجماعات المدنية حول العالم[٣٠].

وتفترض نظرية المجال العام ألا يكون هناك أية قيود من قبل السلطة السياسية التى تحد من العملية التفاعلية داخل المجال العام، فالعملية التنويرية التى تتم بداخله تكسب الأفراد المشاركين معنى جديد للمشاركة يعكس عقلانيتهم أثناء الحوار، ومن فروضها الأساسي والتي وظفت الباحثة بعضها في هذه الدراسة:

– الفرض الأول: إتاحة حيز ما للأفراد، يمكنهم من المناقشة والحوار حول القضايا الهامة، وتبادل المعلومات والآراء، بُناءً على مبدأ المساواة، فالمستوى الاجتماعى والاقتصادى لديهم لم يُمثل شرط من شروط المشاركة فى الحوار.

– الفرض الثانى: يرى أن كثرة وتعدد الجماهير فى مجالات عامة متعددة يبتعد عن فكرة المجال العام الديمُقراطى الذى ينبغى أن يكون مجال عام واحد شامل يربط بين جميع الأفراد فى المجتمع.

– الفرض الثالث: يرى أن النقاش الذى يتم فى المجال العام، ينبغى أن يقتصر على الاهتمام بالحوار عن القضايا العامة الشائعة المعنية بالصالح العام.

– الفرض الرابع: أن اطار العمل الديمُقراطى للمجال العام يتطلب انفصال تام بين المجتمع المدنى والدولة[٣١].

نوع الدراسة:

انتمت هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، وهي تلك البحوث التي تهدف إلى الحصول على بيانات ومعلومات، وأوصاف كاملة ودقيقة[٣٢] حول اتجاهات النخب نحو تشريعات حماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في حماية الخصوصية الرقمية لهم، وتحليلها تحليلاً شاملاً لاستخلاص النتائج والدلالات المتعلقة بقدرة أنظمة حماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة الانتهاكات التي قد تتعرض لها بيانات المستخدمين، ومستوى إدراك النخب للقوانين والتشريعات المنظمة لطبيعة عرض بياناتهم الشخصية عبر البيئة الرقمية وبما يكفل لهم الحماية والأمان المطلوب لهذه البيانات.

منهج الدراسة:

انطلاقًا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إليها، وبناءً على التساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، فإن هذه الدراسة اعتمدت على منهج المسح بشقه الميداني في التعامل مع فئة النخب سواء باستخدام أداة الاستقصاء الإلكتروني أو أداة المقابلة شبة المقننة، وبوصفه جهداً علميًا منظمًا للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف للظواهر ومعرفة جوانبها المختلفة كافة.

أدوات الدراسة*:

أولًا – استمارة الاستقصاء الإلكترونية:

استخدمت الباحثة استمارة الاستقصاء الإلكترونية مع فئة من النخب القانونية والإعلامية والأكاديمية كعينة للدراسة، لمعرفة آرائهم واتجاهاتهم حول دور تشريعات حماية البيانات المطروحة خلال مواقع التواصل الاجتماعي في حماية الخصوصية الرقمية لهم، وهل يتم عرض أدوات وقوانين الحماية بشكل جيد ومناسب لكل منهم.

ثانيًا – المقابلة المتعمقة:

اعتمدت الباحثة عليها بهدف الاستيضاح بشكل أكثر تعمقًا حول الأسئلة التي تم طرحها من خلال الاستبيان الإلكتروني للنخب، حيث وضحت إجابات الاستبيان أن النخب القانونية هم الأكثر تعرضًا لتشريعات حماية البيانات وما يتعلق بحماية خصوصية بياناتهم الشخصية نظرًا لطبيعة عملهم، لذا قامت الباحثة بإجراء مقابلة لعدد من القانويين للتعرف على وجهات نظرهم حول تشريعات حماية البيانات المصرية ودورها في حماية الخصوصية الرقمية.

مجتمع الدراسة وتحديد العينة:

- الحدود الموضوعية والمكانية:

اعتمدت الدراسة على العينة المتاحة في استمارة الاستقصاء الإلكترونية[٣٣] تلك العينة التي تتكون من المفردات التي يكون في مقدور الباحث الوصول إليها وجمع معلومات عنها، وتفيد هذه العينة في جمع بيانات أولية أو استكشافية، لأنها يمكن أن توفر معلومات مفيدة[٣٤]، حيث قامت الباحثة بإرسال الرابط إلى مجموعات المبحوثين من النخبة الإعلامية والأكاديمية والقانونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي وخاصة

التي تدعمها الهواتف المحمولة سواء واتس آب أو ماسنجر، وتم إرسال الاستبيان لعدد تعدى (١٥٠) مبحوث، وبالرغم من ذلك فلم يستجب سوى (٥٠) مبحوث تلقت الباحثة ردودهم عبر البريد الإلكتروني (الجيميل).

أما المقابلة (المتعمقة)[٣٥] المباشرة والإلكترونية بين الباحثة والمبحوثين، والتي تتصف بأنها أداة من أدوات القياس وجمع بيانات البحث المتداولة، ويقوم من خلالها الباحث بطرح عدد من الأسئلة تتميز بطابعها المباشر في الحصول على البيانات، حيث يتم توجيه الأسئلة المفتوحة الشفهية أو المسجلة لاستيفاء الإجابات مباشرة، وتمت المقابلة المباشرة لمن توفرت لديهم القدرة المكانية على التواجد واللقاء بشكل مباشر، وتمت المقابلة الإلكترونية من خلال وسائل التواصل الإلكترونية الواتساب والهاتف المحمول لمن لم يستطيع إجراء المقابلة المباشرة، واعتمدت المقابلة على استخدام نفس أسئلة الاستبيان الإلكتروني ولكن بشكل مفتوح لترك المساحة لنخب المقابلة لطرح آرائهم ووجهات نظرهم بشكل متعمق، وتمثلت نخبة المقابلة في عدد (٢٠) مبحوث من النخبة القانونية، والتي وضحت الدراسة الميدانية التي تمت من خلال الاستبيان الإلكتروني أنهم الأكثر تعرضًا لتشريعات حماية البيانات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والقدرة على الإمداد القانوني المحدد للنصوص القانونية التي تشملها القوانين المصرية لحماية البيانات عبر هذه المواقع، وتم استبعاد النخبة الإعلامية والأكاديمية ضمن المقابلة لضعف الدراية بالقوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيانات والخصوصية الرقمية، وقد استفادت الباحثة من دليل المقابلة ونتائجه في التفسيرات الكيفية لنتائج الدراسة وفي وضع التوصيات والمقترحات.

- الحدود البشرية:

بالنسبة لعينة الدراسة فتم الاعتماد على عينة متاحة تكونت من (٥٠) مبحوث للاستمارة الإلكترونية، تمت بالتطبيق على عينة من النخب الإعلامية والأكاديمية

والقانونية، أما عينة المقابلة المتعمقة فشملت (٢٠) مبحوثًا، وتم بعضها عن طريق المقابلة المباشرة والبعض الآخر عن طريق المقابلة الإلكترونية نظرا لظروف العمل والظروف المكانية لأفراد العينة من القانونيين.

- الحدود الزمنية:

بالنسبة للدراسة الميدانية للنخب فقد اتخذت مدة زمنية شملت شهرين من بداية شهر نوفمبر وحتى نهاية شهر ديسمبر وذلك حتى تم الانتهاء من جمع (٥٠) استمارة استقصاء إلكتروني من العينة المتاحة التي تم تطبيقها على النخب الملائمة للموضوع البحثي من القانويين والإعلاميين والأكاديميين، وبالنسبة للمقابلة تم إجرائها على النخبة القانونية من منتصف يناير ٢٠٢٢ وحتى ١٥ أبريل ٢٠٢٢ من النخب القانونية*.

إجراءات الثبات والصدق:

- بالنسبة لإجراءات الثبات:

- وبالنسبة لهذه الإجراءات تم اتباعها في الدراسة الميدانية للنخب من خلال الآتي:

قامت الباحثة بإعداد صورتين متكافئتين من البيانات المحتواة بأداة التطبيق، حيث قامت بتوزيع الاستمارة مرة أخرى بعد مرور فترة زمنية بسيطة أي بعد ١٥ يوم لتبين مدى ثبات الاستمارة واتضح وجود مقدار ثبات ٨٨% بين العينة الأصلية والعينة الثانية.

وقامت الباحثة بحساب ثبات الأداة باستخدام المعاملات التي تناسبت مع متغيرات الدراسة وأدواتها البحثية، وبما اقتضته مجريات البحث.

- وبالنسبة للمقابلة تمت من خلال الآتي:

تمت إعادة صيغة أكثر من سؤال بأكثر من طريقة، واستيضاح مدى ثبات المعلومة المقدمة من عدمها.

- بالنسبة لإجراءات الصدق:

- وبالنسبة لهذه الإجراءات تمت من خلال الآتي: -

١- تم عرض سؤال محدد بالأداة بأكثر من صيغة.

٢- قامت الباحثة بعرض الأداة على مجموعة من المتخصصين في علوم الإعلام ومناهج البحث لفحصها والحكم على صلاحيتها.

٣ - قامت الباحثة بحساب مدى صدق الأداة باستخدام المعاملات التي تناسبت مع متغيرات الدراسة وأدواتها البحثية، وبما اقتضته مجريات البحث.

المعالجة الإحصائية: -

لإجراء التحليلات الإحصائية لأدوات الدراسة والتحقق من صحة فروض الدراسة قامت الباحثة بعمل التحليلات الإحصائية باستخدام التحليلات الإحصائية Excel وحزمة البرامج الإحصائية Statistical Package For Social Sciences المعروفة باسم ال S.P.S.S وتم استخدام الطرق والأساليب الإحصائية التالية:

١- النسبة المئوية- التكرارات: وذلك بهدف وصف خصائص عينة الدراسة وتحليل استجابات العينة على أدوات الدراسة.

٢- المتوسط – الانحراف المعياري: وذلك بهدف توصيف متغيرات الدراسة.

٣ - اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد "One Way NOVA" لاختبار دلالة الفروق بين شرائح الدراسة وفق متغير الوظيفة (إعلاميين، أكاديميين، قانونيين).

٤ - اختبار "ت T. test "للتعرف على الفروق بين مجموعتين غير مرتبطتين.

٥ - معامل ارتباط "سبيرمان- براون"، وذلك لحساب معاملات الارتباط بين متغيرين.

٦ – اختبار مربع كايChi square"(X^2)، وذلك للتعرف على مدى توافق أو اختلاف أفراد البحث وفق مستوى صدق المعلومات الشخصية ضمن بيانات الدراسة.

نتائج الدراسة الميدانية للنخب والمقابلات:

المبحث الأول: وصف البيانات الديمغرافية للعينة:

(أولاً): وصف العينة حسب النوع:

جدول (1) وصف عينة البحث حسب الجنس

النوع / النسبة	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	٢٥	%٥٠
الإناث	٢٥	%٥٠
العينة الكلية	٥٠	%١٠٠

يشير الجدول (1) إلى توزيع العينة من حيث النوع حيث بلغت نسبة الذكور المشاركين بعينة البحث (٥٠ %)، وعينة الإناث بلغت نسبتهم (٥٠%)، يمكن تفسير النتيجة السابقة بأنها مترتبة على استخدام عينة كرة الثلج الشبكية والتي تعتمد على الإحالة والتحويل لاستمارة الاستقصاء الإلكترونية لعدد تعدى (١٥٠) مبحوث، ولكن لم يستجب منهم سوى (٥٠) مبحوث، مما أدى إلى تساوي نسبة العينة ما بين الذكور والإناث.

(ثانياً): وصف العينة حسب المتوسط العمري:

جدول (2) وصف عينة البحث حسب المتوسط العمري

النسبة / المتوسط العمري	التكرار	النسبة المئوية
من ٣٠ : أقل من ٤٠	٣٤	%٦٨
من ٤٠ :أقل من ٥٠	١٤	%٢٨
من ٥٠: أقل من ٦٠ عام	٢	%٤
من ٦٠ فأكثر	صفر	صفر%
العينة الكلية	٥٠	%١٠٠

يشير الجدول (2) إلى توزيع العينة من حيث المتوسط العمري حيث بلغت نسبة المشاركين ممن هم في المدى العمري من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ عام (٦٨%) من عينة البحث، وبلغت نسبة المشاركين ممن هم في المدى العمري من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ عام (٢٨%)، وبلغت نسبة المشاركين في المدى العمري من ٥٠ إلى أقل من٦٠ عام (٤%)، وبلغت نسبة المشاركين ممن تزيد أعمارهم عن ٦٠ عام (صفر%)، يمكن تفسير ذلك بأن استجابة الشباب للتعامل مع نماذج الاستقصاء الإلكترونية والتطبيقات المرتبطة بالإنترنت وبمواقع التواصل الاجتماعي أكبر من كبار السن.

(ثالثاً): وصف العينة حسب الإقامة:

جدول (3) وصف عينة البحث حسب الإقامة

النسبة / الإقامة	التكرار	النسبة المئوية
العاصمة	١٤	%٢٨
الوجه البحري	٥	%١٠
الوجه القبلي	٣١	%٦٢
العينة الكلية	٥٠	%١٠٠

يشير الجدول (٣) إلى توزيع العينة من حيث الإقامة حيث بلغت نسبة قاطني العاصمة (٢٨%)، وعينة قاطني الوجه البحري بلغت نسبتهم (١٠%)، فيما بلغت نسبة قاطني الوجه القبلي (٦٢%)، ويمكن تفسير ذلك بأن محل الإقامة للباحثة تحكم في أن تكون نسب الإحالة والإرسال للنخب القانونية والإعلامية والأكاديمية ذوي المعرفة والمحيط المكاني القريب، لذا ظهرت النتائج بهذه النسب.

(رابعاً): وصف العينة حسب الوظيفة:

جدول (٤) وصف عينة البحث حسب الوظيفة

النسبة / الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
قانوني	١٢	%٢٤
إعلامي	٢٧	%٥٤
أكاديمي	١١	%٢٢
العينة الكلية	٥٠	%١٠٠

يشير الجدول (٤) إلى توزيع العينة حسب الوظيفة حيث بلغت نسبة االقانويين (٢٤%)، والعاملين في المجال الإعلامي نسبتهم (٥٤%)، وبلغت نسبة العاملين بالمجال الأكاديمي (٢٢%)، وتم هذا التقسيم لنخب قانونية وإعلامية وأكاديمية بشكل قصدي من قبل الباحثة نظرًا لطبيعة المشكلة البحثية نفسها، والتي تمس الفئات السابقة لطبيعة وظائفهم الاعتبارية التي تتطلب منهم حماية بياناتهم الشخصية بشكل أكثر جدية من الفئات الأخرى في المجتمع.

المبحث الثاني: الإحصاء الوصفي للاستمارة:

س١ – منذ متى تتابع مواقع التواصل الاجتماعي؟

جدول (٥) معدل التكرار والنسبة المئوية للوقت

الذي بدأ فيه استخدام مواقع التواصل الاجتماعي

النسبة / المدة	التكرار	النسبة المئوية
من عام إلي أقل من ٥ أعوام	صفر	صفر%
من ٥ أعوام إلى أقل من ١٠ أعوام	١٧	٣٤%
١٠ أعوام فأكثر	٣٣	٦٦%

يشير الجدول (٥) إلى أن نسبة (٣٤%) من المشاركين بالبحث أشاروا إلى أن استخدامهم مواقع التواصل الاجتماعي بدأ منذ ٥ أعوام إلى أقل من ١٠ أعوام، و(٦٦%) بدأوا الاستخدام منذ ١٠ أعوام فأكثر، وجاءت تلك النتيجة متفقة مع دليل المقابلة المتعمقة بأن النخب كانوا من أسرع الشخصيات في إنشاء حسابات شخصية لهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث فتحت لهم مجالات أوسع في التعامل مع الفئات والطبقات المختلفة في المجتمع المحلي والدولي.

التساؤل الأول: ما طبيعة الحسابات الشخصية المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟.

س٢ – ضع علامة أمام العبارات التي تتفق مع رؤيتك لطبيعة الحسابات الشخصية المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

جدول (٦) معدل التكرار والنسبة المئوية لطبيعة الحسابات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

التقييم / العبارة	نعم		ليس لي راي		لا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
حسابات شخصية تحمل الاسم الحقيقي المثبت في البطاقة.	٣٩	%٧٨	٧	%١٤	٤	%٨
حسابات شخصية تحمل اسم مزيف.	٦	%١٢	٩	%١٨	٣٥	%٧٠
حسابات شخصية تضم مكان الإقامة الفعلي.	٣٦	%٧٢	٩	%١٨	٥	%١٠
حسابات شخصية بدون محل إقامة.	١٥	%٣٠	١٠	%٢٠	٢٥	%٥٠
حسابات شخصية برقم الهاتف المحمول متاح للأصدقاء فقط.	٢٢	%٤٤	٩	%١٨	١٩	%٣٨
حسابات شخصية برقم الهاتف المحمول متاح للعامة.	٥	%١٠	٧	%١٤	٣٨	%٧٦
حسابات شخصية برقم الهاتف المحمول سري.	٣٢	%٦٤	٨	%١٦	١٠	%٢٠
حسابات شخصية تحمل الصور الخاصة بصاحب الحساب وبأصدقائه.	٢٩	%٥٨	١٢	%٢٤	٩	%١٨
حسابات شخصية بدون صور شخصية.	١٧	%٣٤	١٣	%٢٦	٢٠	%٤٠
حسابات شخصية تتشارك مع الأصدقاء بمنشوراتهم.	٤١	%٨٢	٨	%١٦	١	%٢
حسابات شخصية تغلق إمكانية مشاركة منشوراتها من قبل الآخرين.	١٤	%٢٨	١٢	%٢٤	٢٤	%٤٨

يشير الجدول (٦) إلى ما يلي:

١- كان أعلى تكرارات للاستجابة بـ "نعم" على طبيعة الحسابات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي على عبارة (حسابات شخصية تتشارك مع الأصدقاء بمنشوراتهم) بنسبة بلغت (٨٢%)، ثم بنسبة بلغت (٧٨%) جاء (حسابات شخصية تحمل الاسم الحقيقي المثبت في البطاقة)، أما (حسابات شخصية تضم مكان الإقامة

بالفعل) كانت نسبتها (٧٢%)، ثم بنسبة موافقة (٦٤%) جاء (حسابات شخصية برقم الهاتف المحمول سري)، وبنسبة بلغت (٥٨%) جاءت (حسابات شخصية تضم الصور الخاصة بصاحب الحساب وبأصدقائه)، وأقل عبارة حصلت على نسبة بلغت (١٠%) وهي عبارة (حسابات شخصية برقم الهاتف المحمول متاح للأصدقاء فقط).

٢- أما الاستجابة بـ "ليس لي رأي" فجاءت اعلى تكرارات لها على (حسابات شخصية بدون صور شخصية) بنسبة بلغت (٢٦%)، وبنسبة (٢٤%) تساوت عبارات (حسابات شخصية تحمل الصور الخاصة بصاحب الحساب وأصدقائه؛ حسابات شخصية تغلق إمكانية مشاركة منشوراتها من قبل الآخرين)، ثم جاء (حسابات شخصية بدون محل إقامة) بنسبة بلغت (٢٠%)، ثم تساوت نسبة عبارات (حسابات شخصية تحمل اسم مزيف غير حقيقي؛ حسابات شخصية تضم مكان الإقامة بالفعل؛ حسابات شخصية برقم الهاتف المحمول متاح للأصدقاء فقط) بنسبة (١٨%).

٣- والاستجابة بـ "لا" على طبيعة الحساب الشخصي على مواقع التواصل الاجتماعي، كان أعلى التكرارات على عبارة (حسابات شخصية برقم الهاتف المحمول متاح للأصدقاء فقط) بنسبة بلغت (٧٦%)، ثم جاءت عبارة (حسابات شخصية تحمل اسم مزيف غير حقيقي) بنسبة بلغت (٧٠%)، أما حسابات شخصية بدون محل إقامة) بلغت نسبتها (٥٠%)، وحصلت (حساباتى شخصية تغلق إمكانية مشاركة منشوراتها من قبل الآخرين) على نسبة (٤٨%)، وبنسبة (٤٠%) جاءت عبارة (حسابات شخصية بدون صور شخصية)، وأقل العبارات حصولاً على عدم موافقة كانت (حسابات شخصية تتشارك مع الأصدقاء بمنشوراتهم) بنسبة بلغت (٢%)، ويمكن تفسير النتائج السابقة في ضوء أن النخب معظم تعاملاتها مع الحسابات الشخصية التي تحمل اسمها الحقيقي والتي تتشارك مع أصدقائها بمنشوراتهم نظرًا لطبيعة وظيفتهم التي تحتم عليهم التعامل بمصداقية ووضوح مع الغير، وبالتالي اهتمامهم بوضوح وشفافية الحسابات التي يتعاملون معها، وأنهم يرفضون مسألة أن تقدم الحسابات

الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي رقم الهاتف المحمول متاح للعامة؛ ويرجع ذلك لأنه يُعد من أهم نقاط الخصوصية التي يجب الاهتمام بعدم إظهارها سوى للأشخاص المقربين كجانب هام من جوانب حماية الخصوصية.

التساؤل الثاني: ما مستوى صدق المعلومات الشخصية التي تقدمها النخب عن نفسها عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟ وما الأسباب التي تدفعهم لتقديم معلومات صادقة عن بياناتهم الشخصية عبر تلك المواقع؟.

س٣ – ما مستوى صدق المعلومات الشخصية التي تقدمها سيادتكم عن بياناتكم عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

جدول (٧) معدل التكرار والنسبة المئوية لمستوى صدق المعلومات الشخصية المقدمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

النسبة / التقييم	التكرار	النسبة المئوية
معلومات حقيقية	٣٨	%٧٦
معلومات كاذبة	٣	%٦
بعضها حقيقي وبعضها كاذب	٩	%١٨

يشير الجدول (٧) إلى أن نسبة (٧٦%) من المشاركين بالبحث أشاروا إلى أنهم يقدمون معلومات حقيقية عنهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في حين أن من يقدمون معلومات كاذبة بلغت نسبتهم (٦%)، ومن يقدمون معلومات بعضها حقيقي وبعضها كاذب كانت نسبتهم (١٨%)، ويمكن تفسير تلك النتيجة إلى أن طبيعة الوظائف الاعتبارية للنخب القانونية والإعلامية والأكاديمية تحتم عليهم توضيح الاسم الحقيقي لهم وذلك حتى تكون طبيعة حساباتهم صادقة ومتسقة مع طبيعة وظائفهم، وأكدت تلك النتيجة نتائج دليل المقابلة مع النخب القانونية حيث جاءت متفقة ومتسقة

مع أن عامل الوظيفة الاعتبارية يحتم بشدة ضرورة الصدق في عرض البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

س ٤ – ما أسباب تقديمك لمعلومات كاذبة عن بياناتك الشخصية عند تعاملك مع وسائل التواصل الاجتماعي؟

جدول (٨) معدل التكرار والنسبة المئوية لأسباب تقييم المعلومات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي على أنها كاذبة (ن= ١٢)

النسبة / الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
حتى لا يتم استخدامها بشكل سيء	٩	%٧٥
حماية بياناتي الشخصية من السرقة	٢	%١٦.٦٧
انعدام الثقة	١	%٨.٣٣
الخوف من إمكانية تهكيرها	صفر	صفر%

يشير الجدول (٨) إلى أن من يقدمون معلومات كاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي نسبة (٧٥%) منهم يقومون بذلك "حتى لا يتم استخدامها بشكل سيء"، ونسبة (١٦.٦٧%) يقدمون معلومات كاذبة ل " حماية بياناتهم الشخصية من السرقة"، أما من يقومون بذلك "بسبب انعدام الثقة" كانت نسبتهم (٨.٣٣%)، يمكن تفسير هذه النتائج بأن النخب إذا لجأت لتقديم بيانات كاذبة في بعض الحالات فإن ذلك ينبع من خوفهم من استخدامها بشكل سئ قد يضرهم أو يؤدي لسهولة اختراق حساباتهم الشخصية، لذا يظهر اهتمامهم بإخفاء رقم الهاتف المحمول عن العامة، لأنه يعُد من الأنظمة التي يتحققون باستمرار عبر استخدامها من أمان حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وجاءت تلك النتيجة متسقة أيضًا مع نتائج دليل المقابلة مع النخب القانونية

في أن النخب لا يلجأون لتقديم معلومات كاذبة عن أنفسهم نظرًا لوظائفهم الاعتبارية ولمراعاتهم أهمية عامل المصداقية في التعامل مع الآخرين.

س٥ – ما أسباب تقديمك لمعلومات صادقة عن شخصيتك عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

جدول (٩) معدل التكرار والنسبة المئوية لأسباب تقييم المعلومات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي على أنها صادقة (ن= ٤٧)

النسبة / الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
إدراكي أن مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بحماية خصوصياتي بشكل جيد	٤	%٨.٥١
اعتباري أن صفحتي الشخصية تعبر عن طبيعة عملي وواجهتي للآخرين	٣٥	%٧٤.٤٧
أؤمن حسابي جيدا عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال أدوات التحقق التي تقدمها لي	٤	%٨.٥١
تعاملي على مواقع التواصل الاجتماعي لا يكون إلا مع الأشخاص الذين اعرفهم في العالم الواقعي كالصدقاء والزملاء العائلة فقط	٤	%٨.٥١

يشير الجدول (٩) إلى أن نسبة (٨.٥١%) ممن يقدمون معلومات حقيقية عبر مواقع التواصل الاجتماعي دافعهم إلى ذلك (إدراكهم أن مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بحماية خصوصياتي بشكل جيد؛ أؤمن حسابي جيدا عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال أدوات التحقق التي تقدمها لي؛ تعاملي على مواقع التواصل الاجتماعي لا يكون إلا مع الأشخاص الذين اعرفهم في العالم الواقعي كالأصدقاء والزملاء العائلة فقط)، في حين أن نسبة (٧٤.٤٧%) منهم يقومون بذلك " لاعتبارهم أن صفحتهم الشخصية تعبر عن طبيعة عملهم وواجهتهم للآخرين"، ويمكن تفسير النتائج السابقة طبقًا لنتائج دليل

المقابلة المتعمقة مع النخب القانونية بأن الوظيفة الاعتبارية للنخب تجعلهم فخورين بكل ما هم فيه، ولا يجدون ضرر من اظهار أي شئ عن وظيفتهم وعملهم؛ بجانب احترامهم لعقلية متابعيهم، كما أن حساباتهم الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي تدعمهم في عملهم وتبسط إمكانية الوصول لهم بشكل سريع وفوري.

التساؤل الثالث: كيف وضحت النخب إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي في حماية الخصوصية الرقمية لبياناتهم الشخصية؟.

س٦ – من وجهة نظركم، هل تجد العبارات التالية من إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي في حماية الخصوصية الرقمية لمستخدميها:

جدول (١٠) معدل التكرار والنسبة المئوية لإيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي في حماية الخصوصية الرقمية

التقييم / العبارة	موافق		محايد		معارض	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
طريقة تغطية المعلومات	٣٠	%٦٠	١٥	%٣٠	٥	%١٠
إجراءات التحقق أكثر من مرة	٣٧	%٧٤	١١	%٢٢	٢	%٤
الحيادية في عرض المخاطر والأضرار التي قد تمس الحسابات الشخصية	٣٠	%٦٠	١٤	%٢٨	٦	%١٢
تقديم المعلومات حول طرق حماية الخصوصية الرقمية بشكل واضح ومقنن	٢٩	%٥٨	١٤	%٢٨	٥	%١٠
السرعة والآنية في مواجهة عمليات التهكير المتعمدة للحسابات الشخصية	٢٨	%٥٦	١٤	%٢٨	٨	%١٦

يشير الجدول (١٠) إلى ما يلي:

١- بلغت أعلى نسبة موافقة على مدى إيجابية مواقع التواصل الاجتماعي على عبارة (إجراءات التحقق أكثر من مرة) بنسبة بلغت (٧٤%)، ثم بنسبة بلغت (٦٠%) تساوت كلاً من (طريقة تغطية المعلومات؛ الحيادية في عرض المخاطر والأضرار التي قد تمس الحسابات الشخصية)، أما (تقديم المعلومات حول طرق حماية الخصوصية الرقمية بشكل واضح ومقنن) كانت نسبتها (٥٨%)، في الأخير وبنسبة موافقة بلغت (٥٦%) جاءت (السرعة والآنية في مواجهة عمليات التهكير المتعمدة للحسابات الشخصية).

٢- بلغت أعلى نسبة للاستجابة بمحايد على مدى إيجابية مواقع التواصل الاجتماعي على عبارة (طريقة تغطية المعلومات) بنسبة بلغت (٣٠%)، ثم تساوت كلاً من (الحيادية في عرض المخاطر والأضرار التي قد تمس الحسابات الشخصية؛ تقديم المعلومات حول طرق حماية الخصوصية الرقمية بشكل واضح ومقنن؛ السرعة والآنية في مواجهة عمليات التهكير المتعمدة للحسابات الشخصية) بنسبة بلغت (٢٨%)، في الأخير وبنسبة بلغت (٢٢%) جاءت (إجراءات التحقق أكثر من مرة).

٣- بلغت أعلى نسبة معارض على مدى إيجابية مواقع التواصل الاجتماعي على عبارة (السرعة والآنية في مواجهة عمليات التهكير المتعمدة للحسابات الشخصية)بنسبة بلغت (١٦%)، ثم بنسبة (١٢%) جاء (الحيادية في عرض المخاطر والأضرار التي قد تمس الحسابات الشخصية) وبنسبة بلغت (١٠%) تساوت (طريقة تغطية المعلومات؛ تقديم المعلومات حول طرق حماية الخصوصية الرقمية بشكل واضح ومقنن)، في الأخير وبنسبة موافقة بلغت (٤%) جاءت (إجراءات التحقق أكثر من مرة)، ويمكن تفسير النتائج السابقة بالاستعانة بنتائج دليل المقابلة المتعمقة مع النخب القانونية في أن النخب تجد أن مواقع التواصل الاجتماعي تقدم عددًا من النصوص القانونية التي تهدف حماية

البيانات الخاصة لمستخدميها منها إجراءات التحقق من أمان الحساب أكثر من مرة، وربطه برقم الهاتف المحمول وبالبريد الإلكتروني الشخصي، وإيقاف إمكانية التقاط الشاشة لصورة صفحة الحساب الشخصي، والإبلاغ بشكل فوري في حالة محاولة الدخول من أكثر من جهاز، بجانب توضيح أوجه الخطر التي قد تنتج عن إتاحة الفرصة لأي شخص كان في الوصول بسهولة للبيانات شديدة الخصوصية.

س٧ – من وجهة نظركم، هل تجد العبارات التالية من سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي في حماية الخصوصية الرقمية لمستخدميها:

جدول (١١) معدل التكرار والنسبة المئوية لسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي في الخصوصية الرقمية

التقييم / العبارة	موافق		محايد		معارض	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عدم توافر الموضوعية في عرض النصوص القانونية	٣٦	%٧٢	٩	%١٨	٥	%١٠
دقة المعلومات المقدمة ضعيفة جدا	٢٧	%٥٤	١٨	%٣٦	٥	%١٠
التكرار في عرض المعلومات بشكل يسبب ذبذبة في بث المعلومات	٢٨	%٥٦	١٨	%٣٦	٤	%٨
عدم تخصيص مساحات زمنية ومكانية كافية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأهمية المتابعة المستمرة لخصوصية الحسابات الشخصية الرقمية	٣٣	%٦٦	١٣	%٢٦	٤	%٨
نشر الشائعات حول إمكانية تهكير الحسابات الشخصية باستخدام تطبيقات تقنية معينة	٣٠	%٦٠	١٤	%٢٨	٦	%١٢

يشير الجدول (١١) إلى ما يلي:

١- بلغت أعلى نسبة موافقة على مدى سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي على عبارة (عدم توافر الموضوعية في عرض النصوص القانونية) بنسبة بلغت (٧٢%)، ثم بنسبة بلغت (٦٦%) جاء (عدم تخصيص مساحات زمنية ومكانية كافية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأهمية المتابعة المستمرة لخصوصية الحسابات الشخصية الرقمية)، أما (نشر الشائعات حول إمكانية تهكير الحسابات الشخصية باستخدام تطبيقات تقنية معينة) كانت نسبتها (٦٠%)، ثم بنسبة موافقة (٥٦%) جاء (التكرار في عرض المعلومات بشكل يسبب ذبذبة في بث المعلومات)، في الأخير وبنسبة موافقة بلغت (٥٤%) جاءت (دقة المعلومات المقدمة ضعيفة جدا).

٢- بلغت أعلى نسبة للاستجابة بمحايد على مدى سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي تساوت عبارات (دقة المعلومات المقدمة ضعيفة جدا؛ التكرار في عرض المعلومات بشكل يسبب ذبذبة في بث المعلومات) بنسبة بلغت (٣٦%)، أما (نشر الشائعات حول إمكانية تهكير الحسابات الشخصية باستخدام تطبيقات تقنية معينة) كانت نسبتها (٢٨%)، ثم جاء (عدم تخصيص مساحات زمنية ومكانية كافية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأهمية المتابعة المستمرة لخصوصية الحسابات الشخصية الرقمية) بنسبة بلغت (٢٦%)، في الأخير وبنسبة محايدة بلغت (١٨%) جاءت (عدم توافر الموضوعية في عرض النصوص القانونية).

٣- بلغت أعلى نسبة معارض على مدى سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي على عبارة (نشر الشائعات حول إمكانية تهكير الحسابات الشخصية باستخدام تطبيقات تقنية معينة) بنسبة بلغت (١٢%)، ثم بنسبة بلغت (١٠%) تساوت (عدم توافر الموضوعية في عرض النصوص القانونية؛ دقة المعلومات المقدمة ضعيفة جدا)، في الأخير

تساوت (التكرار في عرض المعلومات بشكل يسبب ذبذبة في بث المعلومات؛ عدم تخصيص مساحات زمنية ومكانية كافية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأهمية المتابعة المستمرة لخصوصية الحسابات الشخصية الرقمية) بنسبة معارضة بلغت (٨%)، ويمكن تفسير النتائج السابقة في أن من أوضح سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي عدم الموضوعية في عرض النصوص القانونية حيث يمكن أن يوجد نص قانوني يتعارض مع نص قانوني آخر، وهو ما يؤدي لعدم إدراك المستخدمين لسبل الحماية الكافية لحساباتهم الشخصية.

التساؤل الرابع: ما مستوى إدراك النخب لوجود أدوات وتشريعات لحماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟ وما مستوى ثقتهم بها في حماية الخصوصية الرقمية لبياناتهم الشخصية؟.

س٨ – هل تعتقد بوجود تشريعات قانونية في القانون المصري تنص على ضرورية حماية الخصوصية الرقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

جدول (١٢) معدل التكرار والنسبة المئوية لمدى المعرفة بتشريعات القانون المصري لحماية خصوصية البيانات الرقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

النسبة / التقييم	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٥	%٥٠
لا	١٢	%٢٤
لا أعرف	١٣	%٢٦

يشير الجدول (١٢) إلى أن نسبة (٥٠%) أشاروا إلى معرفتهم بوجود تشريعات في القانون المصري لحماية الخصوصية الرقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أما من ليست لديهم معرفة بتلك التشريعات بلغت نسبتهم (٢٤%)، ونسبة (٢٦%) لديهم معرفة "إلى حد ما" بتلك التشريعات. الخاصة بالخصوصية الرقمية في القانون المصري، وتأتي هذه النتيجة متفقة مع دليل المقابلة المتعمقة مع النخب القانونية والتي وضحت أن النخب لديهم إدراك كافي بوجود نصوص تشريعية بالقانون المصري تؤكد على ضرورة حماية خصوصية البيانات الشخصية للمستخدمين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أما جانب تفعيلها من عدمه فلا ينفي حقيقة وجود النصوص التشريعية.

س ٩ – مدى ثقتكم فيما تعرضه مواقع التواصل الاجتماعي من تشريعات ونصوص محددة تساعد في وضع وثائقكم الشخصية عبرها وحماية خصوصية بياناتكم؟

جدول (١٣) معدل التكرار والنسبة المئوية لمدى الثقة في تشريعات ونصوص حماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي

النسبة / التقييم	التكرار	النسبة المئوية
ثقة تامة	٢	٤%
أثق إلى حد ما	٣٥	٧٠%
لا توجد ثقة على الإطلاق	١٣	٢٦%

يشير الجدول (١٣) إلى أن نسبة (٤%) من المشاركين بالبحث أشاروا إلى ثقتهم في تشريعات ونصوص حماية البيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أما نسبة من "يثقون إلى حد ما" في تلك التشريعات فبلغت نسبتهم (٧٠%)، ونسبة عدم وجود ثقة على الإطلاق بلغت (٢٦%)، وجاءت هذه النتائج تؤيدها نتائج دليل المقابلة المتعمقة

مع النخب القانونية بأن ثقة النخب متوسطة إلى حد ما فيما يتعلق بقدرة النصوص القانونية المقدمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي كجانب تشريعي على حماية خصوصية البيانات الشخصية للمستخدمين، وذلك لإمكانية الاستيلاء على الصفحات الشخصية من قبل أشخاص يطلق عليهم "هكرز"، مما يعرض حياتهم الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي للخطر.

التساؤل الخامس: ما نوعية الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها الحسابات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟ وما السبل التي يجب اتباعها لمواجهتها؟.

س١٠ – من وجهة نظركم، ما نوعية الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها حساباتكم الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

جدول (١٤) معدل التكرار والنسبة المئوية لمدى لنوعية انتهاكات الحساب الشخصي عبر مواقع التواصل الاجتماعي

العبارة / النسبة	التكرار	النسبة المئوية
فيرسة الحساب والتلاعب به وببياناته	٣٢	٦٤%
التهديد باستخدام الصور الشخصية والابتزاز المادي	١٩	٣٨%
التهديد بسرقة الحساب والاستيلاء عليه	٢٢	٤٤%
كل ما سبق	١	٢%

يشير الجدول (١٤) إلى أن نسبة (٦٤%) من المشاركين بالبحث أشاروا إلى تخوفهم من إمكانية تعرضهم لـ (فيرسة الحساب والتلاعب به وببياناته)، ونسبة (٣٨%) اقروا بإمكانية تعرضهم لـ (التهديد باستخدام الصور الشخصية والابتزاز المادي)، أما إمكانية التعرض لـ (التهديد بسرقة الحساب والاستيلاء عليه) كانت نسبته (٤٤%)،

ونسبة (٢%) أشاروا إلى إمكانية تعرضهم لكل تلك الانتهاكات، وجاءت تلك النتائج مقاربة لنتائج دليل المقابلة المتعمقة مع النخب القانونية في أن التعرض للاستيلاء و"التهكير" للحسابات الشخصية الرقمية من أكثر الانتهاكات الرقمية سوءً، وذلك لما ينجم عنها من أضرار خطيرة لصاحب الحساب، تضر بتعاملاته مع الآخرين.

س١١ – من وجهة نظركم، ما السُبل التي يجب اتباعها لمواجهة الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها حساباتكم الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

جدول (١٥) معدل التكرار والنسبة المئوية لسُبل مواجهة انتهاكات الحساب الشخصي عبر مواقع التواصل الاجتماعي

العبارة / النسبة	التكرار	النسبة المئوية
إيقاف إمكانية تنزيل الصور الشخصية	١٩	%٣٨
عدم الوثوق بالرسائل المرسلة من مواقع غير معروفة عبر البريد الإلكتروني	٣٤	%٦٨
إيقاف إرسال طلبات الصداقة من العامة	١٦	%٣٢
تغيير كلمات المرور بشكل مستمر	٢٧	%٥٤
الإغلاق المستمر للثغرات في البرامج	١	%٢
كل ما سبق	١	%٢

يشير الجدول (١٥) إلى أن نسبة (٣٨%) من المشاركين بالبحث أشاروا إلى أن افضل سُبل مواجهة انتهاكات الحساب الشخصي عبر مواقع التواصل الاجتماعي هي (إيقاف إمكانية تنزيل الصور الشخصية)، و (عدم الوثوق بالرسائل المرسلة من مواقع غير معروفة عبر البريد الإلكتروني) كانت نسبتها (٦٨%)، ونسبة (٣٢%) يرون إمكانية إيقاف إرسال طلبات الصداقة من العامة)، أما نسبة (٥٤%) أشاروا إلى (تغيير كلمات

المرور بشكل مستمر)، و(الإغلاق السُبل السابقة، واتفقت تلك النتائج تقريبًا مع نتائج دليل المقابلة المتعمقة مع النخب القانونية في ضرورة استخدام وسائل حماية البيانات الشخصية الرقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتنويعها، وتفعيل دور مباحث الإنترنت في كل المحافظات، وعدم عرض الصفحة الشخصية للعامة أو متاحة للجميع، وكل ما سبق يوضح أن سُبل مواجهة الانتهاكات كثيرة ومتعددة وأن النخب لديهم دراية كافية بها، ويأملون الاستفادة بأقصى درجة من كل ما يمكن أن تتيحه مواقع التواصل الاجتماعي من أنظمة وتشريعات حماية في مواجهة كل الانتهاكات المحتملة.

التساؤل السادس: كيف تقييم النخب مستوى تشريعات حماية البيانات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في حماية الخصوصية الرقمية للبيانات الشخصية؟.

س١٢ – هل ترى أن سياسة حماية الخصوصية الرقمية يتم تطبيقها بشكل جيد عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

جدول (١٦) معدل التكرار والنسبة المئوية لمدى التطبيق الجيد للخصوصية الرقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

النسبة / التقييم	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٦	%١٢
إلى حد ما	٣٦	%٧٢
لا	٨	%١٦

يشير الجدول (١٦) إلى أن نسبة الاستجابة بـ "نعم" على التطبيق الجيد لمواقع التواصل الاجتماعي لسياسة الخصوصية الرقمية بلغت (١٢%)، ونسبة الاستجابة بـ "إلى حد ما" كانت (٧٢%)، أما نسبة الاستجابة بـ "لا" بلغت (١٦%)، واتفقت تلك النتائج مع نتائج دليل المقابلة المتعمقة مع النخب القانونية حيث يمكن التفسير بأن

سياسة حماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي يشوبها بعض التضارب، وهو ما يجعل المستخدمين حذرين في إعطاء بياناتهم الشخصية بشكل واضح وصريح.

س١٣ – يضم المقياس التالي بعض العبارات التي تهتم بتقييم سيادتكم لمستوى تأثير التشريعات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على حماية خصوصية بيانات الأفراد؟

جدول (١٧) معدل التكرار والنسبة المئوية لمستوى تأثير التشريعات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لحماية خصوصية البيانات

التقييم / العبارة	موافق		محايد		معارض	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تظهر مشاركة الفئات المختلفة في تدعيم التشريعات والقوانين الرادعة لسرقة البيانات	٢٩	%٥٨	٢٠	%٤٠	١	%٢
تدعم مواقع التواصل الاجتماعي القوانين المقدمة من خلالها بعبارات واضحة وسهلة لكافة المشاركين ضمن صفحاتها	٢٥	%٥٠	٢٣	%٢٦	٢	%٤
أسهمت في نشر المعلومات بشأن أهمية المحافظة على البيانات وعدم الاستهانة بنشر البيانات الشخصية للعامة	٣٢	%٦٤	١٧	%٣٤	١	%٢
سهلت عملية حفظ البيانات ومكنت من تطبيق القرارات الرادعة الخاصة بتهكيرها	٢٤	%٤٨	٢٢	%٤٤	٤	%٨
أسهمت في الضغط على المسئولين من أجل التعاطي الجدي لخطورة سرقة البيانات الشخصية	٢٦	%٥٢	١٧	%٣٤	٧	%١٤

- يشير الجدول (١٧) إلى ما يلي:

١- بلغت أعلى نسبة موافقة على مدى تأثير التشريعات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لحماية خصوصية البيانات على عبارة (أسهمت في نشر المعلومات بشأن أهمية المحافظة على البيانات وعدم الاستهانة بنشر البيانات الشخصية للعامة) بنسبة بلغت (٦٤%)، ثم بنسبة بلغت (٥٨%) جاءت (تظهر مشاركة الفئات المختلفة في تدعيم التشريعات والقوانين الرادعة لسرقة البيانات)، أما (أسهمت في الضغط على المسئولين من أجل التعاطي الجدي لخطورة سرقة البيانات الشخصية) كانت نسبتها (٥٢%)، ونسبة الموافقة على (تدعم مواقع التواصل الاجتماعي القوانين المقدمة من خلالها بعبارات واضحة وسهلة لكافة المشاركين ضمن صفحاتها) بلغت (٥٠%)، في الأخير وبنسبة موافقة بلغت (٤٨%) جاءت (سهلت عملية حفظ البيانات ومكنت من تطبيق القرارات الرادعة الخاصة بتهكيرها).

٢- بلغت أعلى نسبة للاستجابة بمحايد على مدى تأثير التشريعات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لحماية خصوصية البيانات على عبارة (سهلت عملية حفظ البيانات ومكنت من تطبيق القرارات الرادعة الخاصة بتهكيرها) بنسبة بلغت (٤٤%)، وجاءت (تظهر مشاركة الفئات المختلفة في تدعيم التشريعات والقوانين الرادعة لسرقة البيانات) بنسبة بلغت (٤٠%)، ثم تساوت كلاً من (أسهمت في نشر المعلومات بشأن أهمية المحافظة على البيانات وعدم الاستهانة بنشر البيانات الشخصية للعامة؛ أسهمت في الضغط على المسئولين من أجل التعاطي الجدي لخطورة سرقة البيانات الشخصية) بنسبة بلغت (٣٤%)، في الأخير وبنسبة بلغت (٢٦%) جاءت (تدعم مواقع التواصل الاجتماعي القوانين المقدمة من خلالها بعبارات واضحة وسهلة لكافة المشاركين ضمن صفحاتها).

٣- بلغت أعلى نسبة معارض على مدى تأثير التشريعات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لحماية خصوصية البيانات على عبارة (أسهمت في الضغط على

المسئولين من أجل التعاطي الجدي لخطورة سرقة البيانات الشخصية) بنسبة بلغت (١٤%)، ثم بنسبة (٨%) جاء (سهلت عملية حفظ البيانات ومكنت من تطبيق القرارات الرادعة الخاصة بتهكيرها)، وبنسبة بلغت (٤%) جاءت (تدعم مواقع التواصل الاجتماعي القوانين المقدمة من خلالها بعبارات واضحة وسهلة لكافة المشاركين ضمن صفحاتها)، وفي الأخير بنسبة بلغت (٢%) تساوت (تظهر مشاركة الفئات المختلفة في تدعيم التشريعات والقوانين الرادعة لسرقة البيانات؛ أسهمت في نشر المعلومات بشأن أهمية المحافظة على البيانات وعدم الاستهانة بنشر البيانات الشخصية للعامة)، واتفقت تلك النتائج مع نتائج دليل المقابلة المتعمقة مع النخب القانونية بشأن أهمية المحافظة على سرية البيانات وعدم الاستهانة بنشر البيانات الشخصية للعامة، وأن من الهام جدا مشاركة الفئات المختلفة في المجتمع في تدعيم التشريعات والقوانين الرادعة لسرقة البيانات، بجانب تركيز النخب على ضرورة إعطاء الأمان الكافي لهم في استخدام أنظمة حماية بياناتهم بالشكل الذي يروه دون تحجيمهم في نقاط معينة، بجانب ضرورة الاهتمام بالتوعية الدينية والأخلاقية وأنها من أهم الأسس التي تساعد في الالتزام بالنصوص القانونية، وأن لتشريعات حماية البيانات أهمية خاصة لديهم في حماية خصوصية بياناتهم الرقمية.

المبحث الثاني: تحليلات فروض الدراسة:

نتائج الفرض الأول:

ينص الفرض على "توجد فروق دالة إحصائياً بين النخب وفق الوظيفة واتجاهاتهم نحو تأثير تشريعات حماية البيانات على حماية الخصوصية الرقمية لهم".

للتحقق من صحة الفرض السابق، ومعرفة مستويات الدلالة وذلك على طبيعة وظيفة النخب واتجاهاتهم نحو تأثير تشريعات حماية البيانات على حماية الخصوصية الرقمية لهم، تم استخدام اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد "**One Way NOVA**"، لاختبار دلالة الفروق بين شرائح الدراسة وفق متغير الوظيفة (قانونيين، إعلاميين، أكاديميين).

- ويوضح العرض ما تم التوصل إليه من نتائج:

جدول (١٨) تحليل التباين في اتجاه واحد لدلالة الفروق بين شرائح البحث وفق متغير الوظيفة على اتجاهاتهم نحو تأثير تشريعات حماية البيانات على حماية الخصوصية الرقمية لهم

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيم ف	مستوى الدلالة
تظهر مشاركة الفئات المختلفة في تدعيم التشريعات والقوانين الرادعة لسرقة البيانات	بين المجموعات	٠.٢٩٦	٢	٠.١٤٨	٠.٥٠	غير دال
	داخل المجموعات	١٤.٠٢٤	٤٧	٠.٢٩٨		
	التباين الكلى	١٤.٣٢٠	٤٩			
تدعم مواقع التواصل الاجتماعي القوانين المقدمة من خلالها بعبارات واضحة وسهلة لكافة المشاركين ضمن صفحاتها	بين المجموعات	١.٩٩٢	٢	٠.٩٩٦	٣.٢٤	دال عند ٠.٠٥
	داخل المجموعات	١٤.٤٢٨	٤٧	٠.٣٠٧		
	التباين الكلى	١٦.٤٢٠	٤٩			
أسهمت في نشر المعلومات بشأن أهمية المحافظة على البيانات وعدم الاستهانة بنشر البيانات الشخصية للعامة	بين المجموعات	٠.٥٠٦	٢	٠.٢٥٣	٠.٨٩	غير دال
	داخل المجموعات	١٣.٢٧٤	٤٧	٠.٢٨٢		
	التباين الكلى	١٣.٧٨٠	٤٩			
سهلت عملية حفظ البيانات ومكنت من تطبيق القرارات الرادعة الخاصة بتهكيرها	بين المجموعات	٠.٣٠٠	٢	٠.١٥٠	٠.٣٦	غير دال
	داخل المجموعات	١٩.٧٠٠	٤٧	٠.٤١٩		
	التباين الكلى	٢٠.٠٠٠	٤٩			
أسهمت في الضغط على المسئولين من أجل التعاطي الجدي لخطورة سرقة البيانات الشخصية	بين المجموعات	٠.١٣٦	٢	٠.٠٦٨	٠.١٢	غير دال
	داخل المجموعات	٢٥.٦٤٤	٤٧	٠.٥٤٦		
	التباين الكلى	٢٥.٧٨٠	٤٩			

يتضح من الجدول (١٨) وجود فروق دالة إحصائياً بين شرائح الدراسة وفق الوظيفة على بُعد " تدعم مواقع التواصل الاجتماعي القوانين المقدمة من خلالها بعبارات واضحة وسهلة لكافة المشاركين ضمن صفحاتها.

للتحقق من اتجاه دلالة الفروق لأي من الشرائح السابقة، تم استخدام اختبار" " تيوكي **Tukey HSD**" لإجراء جميع المقارنات الممكنة بين كل مجموعتين من المجموعات الثلاثة على الأبعاد الدالة إحصائياً.

- وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (١٩) اختبار "تيوكي" **Tukey HSD** للمقارنات بين شرائح البحث على المتغيرات الدالة

الأبعاد	المقارنة	المتوسط	إعلاميين	اكاديميين	قانونيين
تدعم مواقع التواصل الاجتماعي القوانين المقدمة من خلالها بعبارات واضحة وسهلة لكافة المشاركين ضمن صفحاتها	قانونيين	٢.٥٠	-	-٠.٠٩	٠.٤١
	إعلاميين	٢.٥٩		-	* ٠.٥٠
	أكاديميين	٢.٠٩			-

يشير الجدول (١٩) إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين الإعلاميين والأكاديميين على بُعد " تدعم مواقع التواصل الاجتماعي القوانين المقدمة من خلالها بعبارات واضحة وسهلة لكافة المشاركين ضمن صفحاتها " في اتجاه الإعلاميين، ومن هنا ثبتت صحة الفرض الأول في وجود فروق دالة إحصائيًا بين النخب وفق الوظيفة واتجاهاتهم نحو تأثير تشريعات جماية البيانات على حماية الخصوصية الرقمية لهم، ووجهت هذه النتيجة سير دليل المقابلة المتعمقة في التطبيق على النخب القانونية فقط؛ دون النخب الأكاديمية والإعلامية لأنهم الأقل دراية ومعرفة بجانب حماية خصوصية البيانات الشخصية وبالنصوص والتشريعات التي تخص هذا الجانب بشكل أساسي.

نتائج الفرض الثاني:

ينص الفرض على "توجد فروق دالة إحصائياً بين النخب في اتجاهاتهم نحو تأثير تشريعات حماية البيانات على حماية الخصوصية الرقمية لهم تعزى إلى مدة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي".

للتحقق من صحة الفرض السابق، ومعرفة مستويات الدلالة، واتجاهها لأي من الشرائح وفق مدة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي (من ٥ أعوام إلى اقل من ١٠ أعوام، ومن ١٠ أعوام أكثر) على اتجاهاتهم نحو تأثير تشريعات حماية البيانات على

حماية الخصوصية الرقمية لهم، تم استخدام اختبار "ت" **T.test** للتعرف على الفروق بين مجموعتين غير مرتبطتين.

- وفيما يلي توضح للنتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (٢٠) المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيم (ت) لدى شريحتي الدراسة وفق مدة الاستخدام على واتجاهاتهم نحو تأثير تشريعات حماية البيانات على حماية الخصوصية الرقمية لهم

المتغيرات الفرعية	المجموعة	ن	م	ع	قيمة (ت)	الدلالة
تظهر مشاركة الفئات المختلفة في تدعيم التشريعات والقوانين الرادعة لسرقة البيانات	من 5: اقل من 10	25	2.52	0.58	-0.52	غير دال
	10 فأكثر	25	2.60	0.50		
تدعم مواقع التواصل الاجتماعي القوانين المقدمة من خلالها بعبارات واضحة وسهلة لكافة المشاركين ضمن صفحاتها	من 5: اقل من 10	25	2.44	0.65	-0.24	غير دال
	10 فأكثر	25	2.48	0.51		
أسهمت في نشر المعلومات بشأن أهمية المحافظة على البيانات وعدم الاستهانة بنشر البيانات الشخصية للعامة	من 5: اقل من 10	25	2.52	0.58	-1.34	غير دال
	10 فأكثر	25	2.72	0.46		
سهلت عملية حفظ البيانات ومكنت من تطبيق القرارات الرادعة الخاصة بتهكيرها	من 5: اقل من 10	25	2.48	0.58	0.88	غير دال
	10 فأكثر	25	2.32	0.69		
أسهمت في الضغط على المسئولين من أجل التعاطي الجدي لخطورة سرقة البيانات الشخصية	من 5: اقل من 10	25	2.48	0.65	0.97	غير دال
	10 فأكثر	25	2.28	0.79		

*** دال عند مستوى ٠.٠٥ ** دال عند مستوى ٠.٠١**

درجة الحرية = ٤٨ الدلالة عند مستوى ٠.٠٥= ١.٦٨٤ عند مستوى ٠.٠١= ٢.٤٣٢

تدل النتائج المستخلصة من التحليلات الإحصائية "**T-test**" المبنية بالجدول (٢٠) إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات أفراد عينة البحث وفق مدة الاستخدام على اتجاهاتهم نحو تأثير تشريعات حماية البيانات على حماية الخصوصية الرقمية، من هنا لم تثبت صحة الفرض الثاني ويمكن تفسير هذه النتيجة في أن تأثير التشريعات والنصوص القانونية في حماية خصوصية البيانات الشخصية للمستخدمين لا تتأثر بمدة استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي طويلة أم قصيرة؛ حيث تسري هذه التشريعات على كل من يتعامل معها من بداية استخدامه لها.

نتائج الفرض الثالث:

ينص الفرض على "يوجد ارتباط دال إحصائيًا بين اهتمام النخب بمتابعة القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية الرقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى تأثير تلك التشريعات المتداولة على حماية خصوصية بياناتهم."

للتحقق من صدق الفرض السابق، تم استخدام معامل ارتباط "سبيرمان– براون"، وذلك لحساب معاملات الارتباط بين مدى اهتمام النخب بمتابعة القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية الرقمية، وبين تأثير تلك التشريعات المتداولة على حماية خصوصية بيانات الأفراد.

- وفيما يلي توضيح النتائج:

جدول (٢١) درجة ارتباط مدى اهتمام النخب بمتابعة القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية الرقمية وبين تأثير تلك التشريعات على حماية خصوصية بيانات الأفراد

المتغيرات		نسبة الارتباط
		اهتمام النخب بمتابعة القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية الرقمية
تأثير تلك التشريعات المتداولة على حماية خصوصية بيانات الأفراد	تظهر مشاركة الفئات المختلفة في تدعيم التشريعات والقوانين الرادعة لسرقة البيانات	0.135
	تدعم مواقع التواصل الاجتماعي القوانين المقدمة من خلالها بعبارات واضحة وسهلة لكافة المشاركين ضمن صفحاتها	0.017 -
	أسهمت في نشر المعلومات بشأن أهمية المحافظة على البيانات وعدم الاستهانة بنشر البيانات الشخصية للعامة	0.182
	سهلت عملية حفظ البيانات ومكنت من تطبيق القرارات الرادعة الخاصة بتهكيرها	0.156
	أسهمت في الضغط على المسئولين من أجل التعاطي الجدي لخطورة سرقة البيانات الشخصية	0.234

يشير الجدول (٢١) إلى أنه لا يوجد ارتباط دال إحصائياً بين مدى اهتمام النخب بمتابعة القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية الرقمية، وبين تأثير تلك

التشريعات المتداولة على حماية خصوصية بيانات الأفراد، من هنا لم تثبت صحة الفرض الثالث ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المتابعة والمعرفة من قبل النخب بوجود تشريعات ونصوص قانونية حامية للخصوصية الرقمية للبيانات لا تعني أنها مؤثرة لديهم بدرجة كبيرة أو غير مؤثرة على الإطلاق في جانب الحماية، فنظرتهم لتأثيرات الحماية لبياناتهم ترتبط لديهم بعوامل مكانية وزمنية لا تؤثر نسبة المتابعة من عدمها فيها.

نتائج الفرض الرابع:

ينص الفرض على توجد فروق دالة إحصائيًا بين مستوى صدق المعلومات الشخصية المقدمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبين إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي في حماية البيانات الشخصية."

للتحقق من صحة الفرض السابق، ومعرفة مستويات الدلالة، تم استخدام اختبار مربع كاي (**X^2**)"Chi square"، وذلك للتعرف على مدى توافق أو اختلاف أفراد البحث وفق مستوى صدق المعلومات الشخصية الثلاثة (حقيقية، كاذبة، بعضها حقيقية وبعضها كاذبة)،على إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي في حماية البيانات الشخصية.

- وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (٢٢) نتائج اختبار مربع كا^2 وفق مستوي صدق المعلومات الشخصية على إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي لحماية البيانات الشخصية

المتغيرات		التكرار			درجة الحرية	كا^2 (X^2)	مستوى الدلالة
		موافق	محايد	معارض			
طريقة تغطية المعلومات	معلومات حقيقية	٢٠	١٣	٥	٤	٤.٥٠	غير دال
	معلومات كاذبة	٣	٠	٠			
	بعضها حقيقي وبعضها كاذب	٧	٢	٠			
إجراءات التحقق أكثر من مرة	معلومات حقيقية	٣١	٦	١	٤	٦.٧٣	غير دال
	معلومات كاذبة	١	٢	٠			
	بعضها حقيقي وبعضها كاذب	٥	٣	١			
الحيادية في عرض المخاطر والأضرار التي قد تمس الحسابات الشخصية	معلومات حقيقية	٢٤	٩	٥	٤	٢.٨٠	غير دال
	معلومات كاذبة	١	٢	٠			
	بعضها حقيقي وبعضها كاذب	٥	٣	١			
تقديم المعلومات حول طرق حماية الخصوصية الرقمية بشكل واضح ومقنن	معلومات حقيقية	٢٤	١٠	٤	٤	٩.٠٦	غير دال
	معلومات كاذبة	٠	٣	٠			
	بعضها حقيقي وبعضها كاذب	٧	١	١			
السرعة والآنية في مواجهة عمليات التهكير المتعمدة للحسابات الشخصية	معلومات حقيقية	٢١	١١	٦	٤	٣.٦٩	غير دال
	معلومات كاذبة	١	٢	٠			
	بعضها حقيقي وبعضها كاذب	٦	١	٢			

- يشير الجدول (٢٢) إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين أفراد عينة البحث وفق مستوى صدق المعلومات الشخصية الثلاثة (حقيقية، كاذبة، بعضها حقيقية

وبعضها كاذبة)،على إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي في حماية البيانات الشخصية، من هنا لم تثبت صحة الفرض الرابع ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن مستوى صدق المعلومات الشخصية التي يقدمها المستخدم عن نفسه لا تؤثر فيها إيجابيات أو سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي؛ وإنما ما يتأثر طبيعة ولغة تعامل المستخدم مع الآخرين ودخوله لمجموعات ولنشاطات عبر تلك المواقع.

النتائج العامة للدراسة:

- توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أبرزها:

١ – النخب كانوا من أسرع الشخصيات في إنشاء حسابات شخصية لهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ووفرت لهم مجالات أوسع في التعامل مع الفئات والطبقات المختلفة في المجتمع المحلي والدولي.

٢ – طبيعة الوظائف الاعتبارية للنخب تحتم عليهم توضيح الاسم الحقيقي لهم حتى تكون طبيعة حساباتهم صادقة ومتسقة مع طبيعة وظائفهم بنسبة ٧٦% من عينة الدراسة.

٣ – تقدم مواقع التواصل الاجتماعي عددًا من النصوص القانونية بهدف حماية البيانات الخاصة لمستخدميها منها إجراءات التحقق من أمان الحساب أكثر من مرة، وربطه برقم الهاتف المحمول وبالبريد الإلكتروني الشخصي، وإيقاف إمكانية التقاط الشاشة لصورة صفحة الحساب الشخصي، والإبلاغ بشكل فوري في حالة محاولة الدخول من أكثر من جهاز.

٤ – من أوضح سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي عدم الموضوعية في عرض النصوص القانونية بنسبة ٧٢% من عينة الدراسة، حيث يمكن أن يوجد نص

قانوني يتعارض مع نص قانوني آخر، وهو ما يؤدي لعدم إدراك المستخدمين لسبل الحماية الكافية لحساباتهم الشخصية.

٥ – التعرض للاستيلاء و"التهكير" للحسابات الشخصية الرقمية من أكثر الانتهاكات الرقمية سوءً، وذلك لما ينجم عنها من أضرار خطيرة لصاحب الحساب، تضر بتعاملاته مع الآخرين.

٦ – سياسة حماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي يشوبها بعض التضارب، وهو ما يجعل المستخدمين حذرين في إعطاء بياناتهم الشخصية بشكل واضح وصريح.

7 – تأثير التشريعات والنصوص القانونية في حماية خصوصية البيانات الشخصية للمستخدمين لا تتأثر بمدة استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي طويلة أم قصيرة؛ حيث تسري هذه التشريعات على كل من يتعامل معها من بداية استخدامه لها.

٨ – مستوى صدق المعلومات الشخصية التي يقدمها المستخدم عن نفسه لا تؤثر فيها إيجابيات أو سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي؛ وإنما ما يتأثر طبيعة ولغة تعامل المستخدم مع الآخرين ودخوله لمجموعات ولنشاطات عبر تلك المواقع.

توصيات الدراسة:

١ – تفعيل التشريعات القانونية المعطلة والضرب بيد من حديد من خلال وضع عقوبات رادعة لمن يقوم بانتهاك خصوصية البيانات للآخرين، ويُدعم ذلك بالكشف عن هوية أصحاب الصفحات الوهمية والمجهولة ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي كي يحذر الآخرين منها.

٢ – زيادة خطوات وسبل تأمين الحسابات بأكثر من طريقة بعضها يكون خاص وسري جدا مثل استخدام خاصية التحقق ببصمة العين، وتوثيق الحساب باستخدام الرقم القومي، وإيقاف إمكانية سحب الملفات أو نسخ المحتوى النصي إلا بموافقة صاحب الحساب، ووضع علامة مميزة توضح أن هذا الحساب تم اختراقه لوقاية الآخرين.

٣ – مراعاة وضع ضوابط قانونية جديدة ضمن مواقع التواصل الاجتماعي تقوم من خلالها هذه المواقع بإيقاف إمكانية إرسال رسائل مشبوهة للأفراد من قبل أشخاص غير مسئولين وذلك لقلة خبرة عدد كبير من المستخدمين في مدى التحقق منها، وجعل الحسابات المنشأة حديثًا تحت المراقبة لمدة معقولة للتحقق من الغرض من إنشائها، وتمر بعدد من الخطوات للتحقق من شخص صاحبها، بجانب سرعة تبليغ صاحب الحساب الذي تعرض للانتهاك أو التجسس بذلك.

٤ – تفعيل التشريعات بشكل فعال من خلال توسيع نطاق التوعية من الإلكترونية إلى الواقعية عن طريق إقامة مؤتمرات قومية تضم المتخصصين وفئات مختلفة من مستخدمي الإنترنت، لوضع آليات تشريعية تُفعل أنظمة حماية مواقع التواصل الاجتماعي وتُجرم أي شخص يخترق حسابات الآخرين ويستخدمها بشكل سيء.

٥ – أن الحكومات التي تقوم بالرقابة على المواطنين بموجب حماية الأمن القومي ومكافحة التنظيمات الإجرامية والإرهابية قد لا تمتلك قوانين تحافظ على الخصوصية، وبالنسبة لحالة القانون المصري فإنه يعتمد على معايير قديمة لا يمكن أن تجاري الظروف الحالية لذا لابد من تحديث هذه المعايير، كما أن الأجهزة الأمنية لا تستخدم في الكثير من الأحيان إنناً قضائياً يسمح لها بالمراقبة، وبذلك ينتهك حق المواطن في معرفة ما إن كان عُرضة للرقابة أم لا، كما يتجاوز حقه برفض ذلك. لذا يجب أن تستند الرقابة على أمراً قضائياً، ويتم متابعتها من قبل هيئة مستقلة عن الأجهزة الأمنية، على أن تضمن هذه الهيئة عدم وجود البيانات الخاصة بالأفراد في نطاق الجهات غير الحكومية وتشرف هذه الهيئة أيضا على تطبيق القوانين التي تحافظ على البيانات الشخصية.

٦ – يجب تشريع قانون يحافظ على الخصوصية الرقمية لا يتعارض مع حرية التعبير والخصوصية كما نصت عليه المواد الدستورية، كما يجب أن يُلزم هذا القانون الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت والإتصالات بعدم الإحتفاظ بالبيانات الشخصية دون علم صاحبها، كما يجب أن يتم تجريم كل برامج الرقابة الغير قانونية سواء من الجهات الحكومية أو من الشركات الخاصة.

مراجع الدراسة:

(1) - Thiem Hai Bui: The Influence of Social Media in Vietnam's Elite Politics, **Journal of Current Southeast Asian Affairs**, Institute of Asian studies: GIGA, V. 2, N. 35, 2016, P. p 89–112.

(2) – آمال حسن الغزاوي وخلود عبد الله ملياني: اتجاهات النخب نحو تفعيل دور الأمن الإعلامي في مواجهة التطرف والإرهاب عبر وسائل الإعلام الجديد، **المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان**، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، العدد١١، يوليو – سبتمبر ٢٠١٧، ص. ١ – ٥٤.

(3) – مجدي عبد الجواد الداغر: اتجاهات النخب المصرية نحو أخلاقيات التغطية الإعلامية للأزمات الأمنية في مصر بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ – مواقع التواصل الاجتماعي نموذجًا، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، الحولية ٣٨، الرسالة ٤٧٩، سبتمبر ٢٠١٧، ص ٩ – ٢٦٤.

(٤) – محمد أحمد هاشم الشريف: اتجاهات النخب الإعلامية الأكاديمية نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في استخدامات اللغة العربية، **مجلة البحوث الإعلامية**، جامعة الأزهر: كلية الإعلام، الجزء ٢، العدد ٤٨، أكتوبر ٢٠١٧، ص. ٣٩٤ – ٤٣٤.

(٥) – إسلام محمد عبد الرءوف: اعتماد النخب الدينية على شبكات التواصل الاجماعي وعلاقته بالمعرفة السياسية لديهم، **مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها**، جامعة الأزهر: كلية اللغة العربية، العدد ١٠، ٢٠١٧، ص ١١٢٠ – ١١٩١.

(6) - Pedroso Neto, Antonio Jose, and Tomás Undurraga: The elective affinity between elite journalists and mainstream economists in Brazil, **Journalism Studies**, Brazil, Rotledge, V. 19, N.15, 2019, P.p 2243-2263.

(٧) – دعاء أحمد البنا: تقييم النخب الأكاديمية الإعلامية لمعالجة وسائل الإعلام الجديد للأحداث الإرهابية في مصر، **المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون**، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، العدد ١٣، ٢٠١٨، ٢٥٨ – ٢٧٧.

(٨) – محمد عبد الحميد أحمد عبد الحميد، أحمد سامي عبد الوهاب العايدي: أساليب مواجهة الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي كما تراها النخب الإعلامية الأكاديمية: المصرية– والسعودية، **مجلة البحوث الإعلامية**، جامعة الأزهر: كلية الإعلام، الجزء ٢، العدد ٥١، يناير ٢٠١٩، ص. ٧٣٤ – ٨٠٨.

(٩) – منى تركي الموسي – جان سيريل فضل الله: الخصوصية المعلوماتية وأهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، جامعة بغداد: مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣، ص. ٣٠٣ – ٣٥٦.

(١٠) – أميرة سمير طه: تعبير الإعلاميين عن آرائهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي – دراسة مسحية في إطار نظرية دوامة الصمت، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، مركز بحوث الرأي العام، المجلد ١٦، العدد ٣، ٢٠١٧، ص ٤٨٥ – ٥١٨.

(١١) – إيمان محمد سليمان وراسم الجمال: اتجاهات النخب الإعلامية المصرية نحو التشريعات الإعلامية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، **المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان**، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، العدد ١١، يوليو – سبتمبر ٢٠١٧، ص. ٤١٧ – ٤٤٣.

(١٢) – محمد أحمد المعداوي: حماية الخوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي – دراسة مقارنة، **مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا**، جامعة الأزهر: كلية الشريعة والقانون بطنطا، الجزء ٤، العدد ٣٣، ٢٠١٨، ص. ١٩٢٦ – ٢٠٥٧.

(١٣) – عبد القادر بودربالة: تحديات الخصوصية عبر الفيسبوك – المستخدمون بين حماية الحياة الخاصة وحرية عرض الذات، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، بورقلة: جامعة قصادي مدباح، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٧، ديسمبر ٢٠١٩، ص. ٦٩٥ – ٧٠٢.

(١٤) – أسماء يوسف جلال، مبارك الحازمي، آمال الغزاوي : اتجاهات النخب الإعلامية السعودية نحو تشريعات الإعلام الجديد في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية – دراسة ميدانية، **المجلة العربية للإعلام والاتصال**، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الإعلام والاتصال، العدد ٢٤، نوفمبر ٢٠٢٠، ٣٢٣ – ٣٧١.

(١٥) - Hairong Lu, Xutao Bai: Research on System Data Security Under Network Technology, **Journal of Physics: Conference Series**, ESA: 240th Meeting, Digital Meeting, N. 1744, 10- 14 October 2021, P.p 1 - 4.

(١٦) - Maria Nordbrandt: Affective polarization in the digital age: Testing the direction of the relationship between social media and users' feelings for out-group parties, **new media & society**, Sweden: Uppsala University, N. 146, 2021, P.p 1 - 20.

(١٧) – محمد سعد إبراهيم: الحق في الخصوصية الرقمية في إطار ثورة البيانات وأنماط التدخلات التشريعية والدولية، **مجلة البحوث والدراسات الإعلامية**، القاهرة: المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، المجلد ١٥، العدد ١٥، يناير – مارس ٢٠٢١، ص. ١ – ٤٠.

(١٨) – سعد بن عبد الرحمن القرني: العلاقة بين نمط التفكير ونشر الخصوصية عبر الإعلام الاجتماعي الجديد، **مجلة البحوث الإعلامية**، جامعة الأزهر: كلية الإعلام، الجزء ٢، العدد ٥٩، أكتوبر ٢٠٢١، ص. ٥٨٣ – ٦٣٦.

(١٩) – محمد أحمد المعداوي: حماية الخوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي – دراسة مقارنة، **مرجع سابق**، ص. ١٩٣٠ – ١٩٣١.

(٢٠) – أحمد عصام: تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على خصوصية الفرد الجزائري، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة المسيلة، كلية العلوم الإنسانية، ٢٠١٣، ص. ١.

(٢١) – محمد أحمد المعداوي: **المرجع السابق**، ص. ١٩٣١ – ١٩٣٢.

(٢٢) – محمود عبر الرحمن: التطورات الحديثة في الحق في الخصوصية – الحق في الخصوصية المعلوماتية، **مجلة كلية القانون الكويتية العالمية**، جامعة الكويت: كلية القانون، العدد ٣، يونيو ٢٠٢١، ص. ١٠٣.

(٢٣) – الشيخ الحسين محمد يحيى وسيد محمد سيد أحمد: الحماية القانونية للبيانات الشخصية – دراسة مقارنة في القانون البريطاني والإماراتي، **مجلة القضاء والقانون**، الجامعة الإسلامية الدولية بماليزيا: مركز البحوث والدراسات القضائية، العدد ٤، أبريل ٢٠١٨، ص. ٤–٥.

(٢٤) – آلاء كليب: ورقة عن قانون حماية البيانات الشخصية في ضوء المعايير الدولية، ط ٤، مصر: **مؤسسة حرية الفكر والتعبير** alte، 2020، ص. ٤.

(٢٥) – منى تركي الموسي – جان سيريل فضل الله: الخصوصية المعلوماتية وأهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها، **مرجع سابق**، ص. ٣٠٧.

(٢٦) – عميمر عبد القادر: الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة في البيئة الرقمية، **مجلة القانون والأعمال**، جامعة الحسن الأول: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مختبر البحث قانون الأعمال، العدد. ٢، ص. ٧٨.

(٢٧) – محمد العمر: تشريعات إعلامية، ط ٤، الجمهورية العربية السورية: **منشورات الجامعة الافتراضية السورية**، ٢٠٢٠، ص. ١.

(٢٨) – آلاء كليب: ورقة عن قانون حماية البيانات الشخصية في ضوء المعـــايير الدوليـــة، **مرجع سابق**، ص.٤.

(29) – Zizi Papacherissi: The virtual sphere - The internet as a public sphere, **New media and society**, V. 4, N. 1, 2002, P. 9.

(٣٠) – محمود عبد القوى: دور الإعلام البديل فى تفعيل المشاركة السياسية لدى الشـــباب: دراسة تطبيقية على الشبكات الإجتماعية الافتراضية، **بحث قدم للمـــؤتمر العلمـــى الدولى الخامس عشـــر**:الإعلام والاصلاح الواقع والتحديات، جامعة القاهرة: كليـــة الإعلام، ٢٠٠٩، ص. ١٥٦٢[٢].

(31) - Young Cheon Cho: The Politics of Suffering in The Public Sphere The body in Pain: Empathy and Political spectacles, **Ph.D. Dissertation**, Iowa City: The University of Iowa, may 2009, p.11.

(٣٢) – محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط٥، القاهرة: **عالم الكتب**، ٢٠١٥ ، ص. ٥٨٠.

*** – تم تحكيم الاستبيانات من قبل مجموعة من الأساتذة الأكاديميين وهم كالآتي:-**

١ – أ. د. عزة عبد العزيز عثمان – أستاذ وعميد كلية الإعلام – جامعـــة فـــاروس بالأسكندرية.

٢ – أ. م. د. سحر محمد وهبي أستاذ الإعلام المتفرغ بقسم الإعلام كليـــة الآداب – جامعة سوهاج.

٣ – أ. م. د. صابر حارص محمد – أستاذ الصحافة المتفرغ بقســـم الإعـــلام كليـــة الآداب – جامعة سوهاج.

(٣٣) – محمد أحمد هاشم الشريف: اتجاهات النخب الإعلامية الأكاديمية نحو تـــأثير مواقـــع التواصل الاجتماعي في استخدامات اللغة العربية، **مرجع سابق**، ص. ٤٠٦.

(٣٤) – محمد صلاح الدين مصطفى وآخرون: خطوات البحث العلمي ومناهجه، جامعة الدول العربية: قطاع الشئون الاجتماعية، المشروع العربي لصحة الأسرة، ٢٠١٠، ص. ٤٨.

(٣٥) – سامي طايع: مناهج البحث وكتابة المشروع المقترح للبحث، القاهرة: **مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث بجامعة القاهرة**، ٢٠٠٧، ص. ١٠١ – ١٠٢.

*** – تم إجراء المقابلات المباشرة والإلكترونية مع عدد من النخب الإعلامية والقانونية وهم كالآتي بالترتيب الأبجدي:-**

١ – أحمد جمال محمود: محامي بالنقض والإدارية العليا ومجلس الدولة.

٢ – أ. أحمد سمير على محمد: محامي بالإستئناف العالي ومجلس الدولة.

٣ – أ. أحمد سامي أحمد: محامي بالنقض والإدارية العليا ومجلس الدولة.

٤ – إسلام محمود: محامي بالإستئناف العالي ومجلس الدولة.

٥ – أ. الحسن أحمد صفوت: مستشار بهيئة قضايا الدولة بسوهاج.

٦ – أ. حازم سيف: محامي بالنقض والإدارية العليا ومجلس الدولة.

٧ – أ. حسن خلف: محامي بالنقض والإدارية العليا ومجلس الدولة.

٨ – أ. طاهر فرغلي توفيق: محامي بالنقض والإدارية العليا ومجلس الدولة بسوهاج.

٩ – أ. عبلة محمد الهواري: عضو مجلس النواب المصري، ومدير الإدارة القانونية بديوان عام محافظة سوهاج سابقًا.

١٠ – أ. عرفات أحمد محمد أحمد: محامي بالنقض والإدارية العليا ومجلس الدولة.

١١ – أ. علاء مفتدى مكي خلف: ليسانس شريعة وقانون ومدير عام أمن شركة مطاحن مصر العليا.

١٢ – أ. كامل عادل كامل: مستشار قانوني بالخارج ومدير تنفيذي لمجموعة قانونية دولية.

١٣ – أ. كاظم زيان: محامي بالنقض ونقيب المحامين بمركز المراغة.

١٤ – أ. محمد السيد أحمد عبد الوارث: محامي بالنقض والإدارية العليا ومجلس الدولة.

١٥ – أ. محمد رفعت: باحث قانوني في مكتب استشاري بسلطنة عمان.

١٦ – أ. محمد سيد عدلي سالمان: ليسانس حقوق ومأمور جمارك بمطار مرسى علم الدولي.

١٧ – محمد عادل: محامي بالنقض والإدارية العليا ومجلس الدولة.

١٨ – أ. محمد فواز: عضو مجلس نقابة المحامين بسوهاج.

١٩ – أ. محمود القاضي: محامي بالنقض والإدارية العليا ومجلس الدولة.

٢٠ – أ. مؤمن أحمد عطا: محامي بالنقض والإدارية العليا ومجلس الدولة.